



مراجعة كتابات

ملحق شهري تصدره وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالتعاون مع «الرؤية»

رجب 1440 هـ - مارس 2019 م

الصفحة الأولى...

هلال الحجري

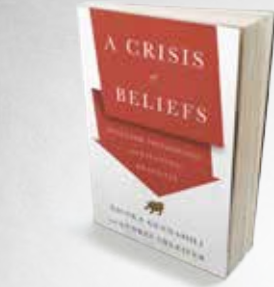
من القصائد الرائعة المتصلة بالعرب في الشعر الإنجليزي: قصيدة «تلاشي شبخ الحب» للفيلسوف والشاعر الرومانسي الشهير صمويل تايلر كولريدج Samuel Taylor Coleridge (1772-1834). كتب كولريدج هذه القصيدة سنة 1833 قبل موته بسنة، وهي مرحلة عصيبة شهد فيها الشاعر انهيارا جسديا ونفسيا مريعاً، كان محطماً قد قذف الزمن بأدلامه في وجهه. وقصيدته التي عانيت عناءً شديداً في ترجمتها، تعكس هذا الجسد المنهار والنفس المحطمة. وكعادة كولريدج في قصائده التي يُفرد فيها التخيل، تأتي هذه القصة الرومانسية الرمزية مستندة إلى تخيل عجوز عربي ضرير تخلت عنه القافلة في الصحراء، لا أنيس عنده سوى حبة قرعاء تتشمس قرب بئر مهجورة! وهكذا يستهل كولريدج قصيدته ليختمها بانعدام الأمل والحب.

رغم صعوبة الوصول للمعاني الدقيقة التي عبر عنها كولريدج، والصور الغريبة المدهشة التي أتى بها في هذه القصيدة، فإنني وجدت متعة في ترجمة شعر رومانسي يعود إلى بدايات القرن التاسع عشر. كانت رحلتي مع النص أشبه برحلة صوفي يهيم في سهل مقفر إلا من الشوك، وهو يمشي عليه حافي القدمين، متواجداً دون أن يشعر بالألم أو يرى الدماء!

من أين استمد كولريدج في تخيله صورة العربي العجوز؟ لا إجابة عندي سوى القول بتأثره الواضح بكتاب ألف ليلة وليلة الذي قرأه في صباه، وهو القارئ النهم كما يقول كتاب سيرته.

«تلاشي شبخ الحب»

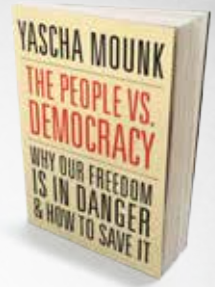
كضرب عربي هريم...
سار عنه الركب في قفر عمي
قرب بئر عاطل تحرسها...
حبة حنظل بجلد الأزرق
وبراس شايخ، يصغي سدى...
أين من يؤنس ليل العدم؟
فإذا العون - ومن غير السما...
منعماً؟ - تخمّر وجه المظلم
هكذا كنت، بذهن فارغ...
ذات يوم خانق مضطرم
واهياً أرقب زهراً واهناً...
في كؤيخي الصائف المنهدم
أحتسي البانج، هل مر الكرز...
بعيون الخامل المستسلم؟
حين أحسست سكوناً قاتلاً...
بفؤادي، في مدى منعدم
أم تراها غشبية صادقة...
يا منى أنسي، وروحي ودقي
إنما الحب كأخت عانس...
تتزي للشراب المبهم
إنما الحب كوزد قيت...
عبرت فوق ثراه قدمي!
ثم جاء الحب في خورتي...
عادة هيفاء مثل القلم
قيلته، لهف نفسي لو ذرى...
بحياة سكت في المنبهم!
يا أمانتي استيفي عبتاً...
كيف يحيي الحب ميت الكلم؟!



● أزمة المعتقدات
● نيكولا جينولي وأندريه شلايفر



● مدخل إلى الأديان والعولمة
● أوغو ديسي



● الشعب ضد الديمقراطية
● ياشا مونك



● عن اللياقة السياسية
● خربن باكر و خيرت يان خيلنج



● من أجل بورديو
● مارك جولي



● فلسفة العلم
● مجموعة مؤلفين



● النظرية الاجتماعية
● بريش بيرجلو



● الفلسفة الإسلامية
● أ.ك. عبد المجيد



● الطريق الطويل
● مجموعة مؤلفين



● سيناريوهات في الساحة
● أودي ديكل وكوبي ميخال

إصدارات عالمية جديدة





«الشعب ضد الديمقراطية» لياشا مونك

محمد الشيخ *

استنাম المحللون السياسيون إلى وسادة من الريش حين أتى عليهم حين من الدهر حسبوا فيه أنّ الديمقراطية الليبرالية أجود الأنظمة السياسية، وخالوا ألاً خوف عليها في المستقبل ولا هم يحزنون. ولكن، يجيبهم المفكر السياسي الأمريكي الشاب ياشا مونك: ولا كما حسبتم! إنّما الديمقراطية الليبرالية في خطر من أن تتفسخ، فتمسي إفاً أمام ديمقراطية بلا حريات، أو أمام حريات "ليبرالية" بلا ديمقراطية. وها هم يستيقظون بعد أن تنبهوا إلى أنّهم كانوا يضعون رؤوسهم على وسادة من الدبابيس... وبينه المؤلف إلى أنّ على الغربيين أن يدركوا أنهم إن هم أرادوا أن يحفظوا لأنفسهم السلم والازدهار والسيادة الشعبية والحريات الفردية، فإنّه يلزمهم الإقرار بأنّ هذا الزمان الذي يحيون عليه ما كان زماناً عادياً، وأن يقبلوا فكرة ضرورة بذل جهود جبارة للدفاع عن قيمهم الديمقراطية الليبرالية: الحرية [الليبرالية] والمساواة [الديمقراطية].

معادة الديمقراطية، فإن هذا الأمر يضع تلك المزجة في أزمة. فالديمقراطية الليبرالية . تلك المزجة العجيبة من النزعة الفردية «الليبرالية» والسيادة الشعبية «الديمقراطية». والتي ميّزت لزمان طويل أغلب حكومات أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية تترنح اليوم وتميد. وبالبديل عنها، ها نحن نشهد على ميلاد ديمقراطيات ضد الليبرالية، أو ديمقراطيات بلا حرية، وعلى بدو ليبراليات ضد الديمقراطية، أو حريات بلا ديمقراطية.

يلح المؤلف على أننا أمسينا نحياً في فترة استثنائية وفاصلة وحاسمة ومصيرية. وبينه على أنّ الحدث جليل. ويحاول، في كتابه هذا، اقتراح تأويل عام لعصرنا السياسي يقوم على أربع قضايا:

البرهنة على أنّ الديمقراطية الغربية سائرة إلى التحلل والتفكك إلى مختلف أجزائها؛ بما يتولّد عنه ديمقراطية معادية لليبرالية، من جهة، وليبرالية معادية للديمقراطية، من جهة أخرى.

يدافع عن فكرة أنّ خيبة الأمل العميقة تجاه النظام السياسي تشكل تهديداً حيوياً لبقاء الديمقراطية الليبرالية نفسها. يفسر ويعلل دواعي هذه الأزمة.

يبرز ما الذي ينبغي المبادرة إليه لإنقاذ ما يستحق أن ينقذ من النظام الاجتماعي والسياسي الغربي الذي بات مهدداً. تبعاً لهذا، يتبوء الكتاب إلى ثلاثة أبواب: باب أول عقد لتشخيص الأزمة، وباب ثانٍ خصص لتعليل أسباب الأزمة، وباب ثالث أفرد لوصف علاجات الأزمة.

الباب الأول

يا لها من مفارقة! ويا له من عالم مجنون! أكد المعلقون والخبراء على أنّ الإنجليز لن يصوتوا على البريكست، ومع ذلك فعلوها! وطمانونا بأن ترامب لن يُنتخب أبداً، وفعلها! وأيقنوا أنّ الديمقراطية لن تواجه خطر عدم تعزيزها، وعاشته! وها نحن أولاء عصر «عدم يقين جذري». ولا بد من مراجعة كل ما افترضناه! أو يمكن أن تُزلزل الديمقراطية؟ وأيمكن أن يقود صعود الشعبويات إلى تحلل النظام السياسي الغربي؟ لكي يتضح الأمر، لا بد من تعريف المفهومين الأساسيين: «الليبرالية» مستخدمة هنا بمعنى نزعة الدفاع عن القيم الأساسية، شأن

التمثلة في أنّه ما كان يوجد لها من بديل متسق. غارت الشيوعية، وما كان للثيوقراطية الإسلامية بإيران من نصير، وكان نموذج رأسمالية الدولة الصيني معزولاً. ومن هناك نما الاعتقاد بأن المستقبل، كل المستقبل، إنّما هو للديمقراطية الليبرالية.

ثم يذكرنا المؤلف بأطروحة فوكوياما التي زكت هذا الطرح، وبمختلف الردود عليها والتشكيكات فيها. ويذكر أنّ الأطروحة بقيت، رغم ذلك، هي المؤثرة؛ لأنه حتى وإن لم يتبنأ فوكوياما التنبؤ الصريح بالانتصار النهائي لليبرالية، وظل متردداً في بعض فقرات كتابه، فإنّه ظنها مستقرة في بلدانها كل الاستقرار؛ وذلك حتى حسب المؤرخون زمننا هذا حقبة «تعزير الديمقراطية، عن طريق بلوغ الشعوب مستوى راق من الثراء والترقية، ومجتمع مدني حيوي، وحياد للمؤسسات الحاسمة شأن مؤسسة العدالة.. لكنّ الأحداث الأخيرة شككت في هذا السيناريو الوديع؛ وها هي سائرة إلى تحويلة إلى كابوس مريع. وهكذا، فإنّه منذ ربع قرن خلا، كان أغلب مواطني الديمقراطيات الليبرالية راضين كل الرضا عن حكوماتهم، وقد عبروا عن أعلى درجات التقدير لمؤسساتهم؛ لكنهم باتوا اليوم أكثر إحباطاً من أي وقت مضى. ومنذ ربع قرن، كان المواطنون فخورين بالعيش في ديمقراطيات ليبرالية، ويرفضون بتاتاً كل بديل متسلط عن نظام حكمهم، وها هم اليوم يستيقظون وقد أمست ثلثة منهم معادية للديمقراطية. ومنذ ربع قرن، كان يجد الخصوم السياسيون أنفسهم مجمعين على تشاطر قواعد ومبادئ ديمقراطية أساسية، وها هم المرشحون اليوم يخرقون المعايير الابتدائية للديمقراطية الليبرالية، وإن قوتهم في ازدياد مضطرد...

ها نحن أولاء التشكيك في الأطروحة الأولى - الليبرالية- وفي الأطروحة الثانية مع الديمقراطية- وقد تمّ الاعتقاد لأمد طويل بأنّ الليبرالية والديمقراطية جملة موصولة. وها هما اليوم تتفارقان: ثمة شرخ بدأ يحدث بين حماية الحريات (الليبرالية) والإرادة الشعبية (الديمقراطية). وبالرغم من ذلك، يستمر الباحثون في إنكار فك الترابط هذا؛ إذ لا زالوا يعتقدون أنّه حينما تلتقي الليبرالية والديمقراطية، فلا يمكن أن يتولّد عن هذا اللقاء سوى مزجة مستقرة وسليمة ومُتسّقة. لكن اليوم حيث قناعات المواطنين تفضل إما معاداة الليبرالية أو

يذكرنا المؤلف في مدخل كتابه بأن تاريخ البشر يدل على أنّ تجارب الأمم تسير بسرعات متباينة: بطيئة وسريعة، وأن زمننا هذا إنّما هو زمن يشهد على تطور سريع. بالأمس فقط، كانت الديمقراطية الليبرالية في عنفوان انتصارها المدوي، وقد بدا الناس موافقين عليها، ومفضلينها على كل الأنظمة المناهضة؛ وذلك بحسبانها أفضل أنظمة الحكم. وكان الاقتصاد أنها في نمو مضطرد، وكانت الأحزاب الراديكالية تنهاوى. وكان أن اعتقد علماء السياسة أنّ الديمقراطية سائرة إلى نقش تأبيد نفسها. ثم ضرب الزمان ضربته، وسرعان ما حدث انقشاع وهم المواطنين عن السياسة، وها هم الشعبويون اليوم يتناسلون كالفضر. وإذ كان أعلن الكثير من الصوتين عن قرفهم من بعض الأحزاب، ومن رجال السياسة، أو من الحكومات، فها هم، في أغلبهم، قد تعبوا من الديمقراطية الليبرالية نفسها. وإن الديمقراطية لتستيقظ على أزمة، وإن أبرز أمانة دالة على ذلك فهي انتخاب دونالد ترامب. وها هو الرجل، ولأول مرة في رئاسيات الولايات المتحدة الأمريكية، لا يتردد في احتقار أدنى المبادئ الدستورية: ها هو يهدد برفض نتائج الانتخابات إذا لم تكن لصالحه، ويدعو إلى سجن معارضيه الأساسيين، ويفضل خصوم البلد السلطويين على حلفائه الديمقراطيين. والحال أنّه ما كان انتخاب الرجل من الأحداث السارية ببدع؛ فها هي روسيا وتركيا وبولندا وهنغاريا والنمسا... تعيش على الواقع نفسه، واللائحة ما تفتأ تتسع؛ حتى لأنها تهدد بشمول دول تعتبر مستقرة تسامحية: السويد وألمانيا وهولندا... وإذن، يظهر أنّه من المستحيل إنكار أننا نمر بلحظة شعبية بادية للعيان. والمسألة تكمن، عند المؤلف، في تحديد ما إذا كانت هذه اللحظة سوف تتحول إلى حقبة، بحيث تضع موضع سؤال مسألة بقاء الديمقراطية الليبرالية نفسها.

ثم يعود المؤلف القهقري ليعلمنا بأنّه بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، أصبحت الديمقراطية الليبرالية هي النظام المهيمن على العالم، وقد بدا أنّها متجدرة كل التجذر بحيث لا يمكن أن تجتث، على الأقل من أمريكا الشمالية ومن أوروبا الغربية. وقد بدا أنّها تمكنت التمكن كله من البلدان السلطوية في أوروبا الشرقية وفي أمريكا الجنوبية، ثم انتشرت بسرعة عبر آسيا وإفريقيا. ويذكر المؤلف أسباب انتصار الديمقراطية الليبرالية



وعندما يحصل ذلك قد تصير مميتة. ترميم الاقتصاد. يدعو المؤلف إلى ضرورة تبني «مقاربة شجاعة» لأكبر تحديات الاقتصاد، وذلك لضمان تحسين مستوى عيش المواطنين. ويؤمن بدولة رعاية، لكنها دولة رعاية حديثة من شأنها أن تبعث الطمأنينة في نفوس المواطنين وأن تشجع على الاستمرار.

إعادة إحياء الدين المدني. ويقصد المؤلف بذلك تربية المواطنين تربية تنويرية، لأقذارهم على مواجهة بعض سلبيات وسائل الاتصال الحديثة. إذ لئن كان بزوغ هذه التقنيات قد دفع بالنمو الاقتصادي دفعة، ويسر الترابطات العابرة للحدود بين الأفراد، فإنه ساهم أيضاً في نشر خطاب الكراهية وبث نظريات المؤامرة. إذ صاحب ديمقراطية وسائل الاتصال تلوين المعلومات والأخبار. وإن أحد الأسباب الرئيسية لصعود الشعبوية لهي وسائل الاتصال المعاصرة. ولا سبيل إلى العودة إلى الرقابة، لا ولا إلى ترك الحبل على الغارب، وإنما تلزم تربية المواطنين، لا سيما الشباب منهم. وهنا ينبغي التعويل على المدرسة والجامعة.

الخاتمة

تبدو كل الأنظمة السياسية فاسدة، لكن لا واحد منها خالد: من الديمقراطية الأثينية إلى الجمهورية الرومانية. ويدعو المؤلف إلى أن نتأمل هذا الدرس. فالعقود السبعة التي مضت على الحرب العالمية الثانية وفرت الكثير من السلم والازدهار لا سابق له. وعلى خلاف الأسلاف، فإن الأخلاف ما كان لهم أن يواجهوا لا الحرب ولا الثورة ولا المجاعة ولا التوترات المدنية؛ بما أوحى أن القول بأن الديمقراطية يمكن أن تختفي يوماً، وأن عهداً جديداً يمكن أن يحمل في طياته الموت والجوع بدل التسامح والثراء، قول يتعارض مع تجربتنا العادية. لكن التاريخ مليء بأفراد عاجزين عن إدراك إمكان أن يتحول الحال. لا بد من الحذر والاحتراز إذن. فربما تكون تلك الحقبة الديمقراطية الليبرالية. حيث تم التنعم بقدر من السلم والازدهار. سائرة إلى أن تأفل. وها واقعا اليوم يشي بأننا صرنا أكثر فأكثر أمام ديمقراطيات بلا حريات، أمام حكومة إرادات شعبية سعت إلى جعل المجتمع أقل ليبرالية، وإلى مهاجمة الحريات الفردية. وإذا يقول المتفائلون: الشعبويات، لا محالة، آيلة إلى زوال، فإن المؤلف يحذر من أن تأتي الأيام على الحريات الفردية. فلا أحد يمكنه أن يعدنا بنهاية سعيدة. ولهذا السبب، لا بد من «الكفاح من أجل قناعاتنا» بغض النظر عن العواقب. ويختم بالقول: على الرغم من أن ثمرة عملنا تبقى أمراً مشكوكاً فيه، فإننا سوف نفضل ما يلزم لكي ننفذ الديمقراطية الليبرالية.

الكتاب: «الشعب ضد الديمقراطية: لماذا حريتنا في خطر وكيف يمكن إنقاذها»
اسم المؤلف: ياشا مونك

تاريخ النشر: ٢٠١٨

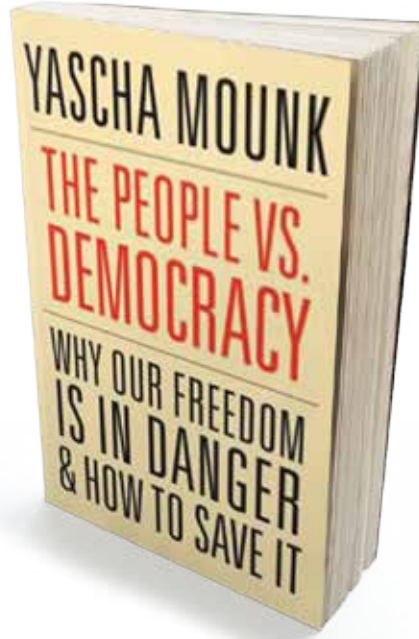
بلد النشر: الولايات المتحدة الأمريكية

اسم الناشر: مطبوعات جامعة هارفارد

لغة النشر: الإنجليزية

عدد الصفحات: ٣٧٨ صفحة

* أكاديمي مغربي



يعانون من تدني مستوى عيشهم، وسوف يعانون أكثر في المستقبل في سياق أزمة لا يلوح أي أفق لكي تنفجر. كانت قد أرسيت أغلب الديمقراطيات المستقرة على أساس ساكنة متجانسة أو ذات هيمنة جماعية إثنية مخصصة. وها هي اليوم هذه الهيمنة وقد أضحت محل تساؤل وتشكيك. مما أدى إلى ردود أفعال شعبية..

وقد تناولت فصول هذا الباب بالتفصيل كل سبب على حدة. ولهذا دار الفصل الأول على الشبكات الاجتماعية، والفصل الثاني على الركود الاقتصادي، والفصل الثالث على مسألة الهوية. وكل مشكلة من هذه المشكلات الثلاث التي تواجهها الديمقراطيات الغربية تحيل على تحد خطير ومستعجل. ويقر المؤلف بأن الاستجابة إليها ثلاثة أمر مستحيل، ومع ذلك يمكن القيام بهذه المحاولة المستحيلة؛ لأن مصير الديمقراطية رهن بها.

الباب الثالث

لا علاج، عند المؤلف، إلا بمواجهة ما يسميه «القوى البنيوية» التي تدعم الشعبويين. وهو يطرح كيفية مقاومة هذا المد على ثلاث جبهات:

العلاج الأول: من أجل إنقاذ الديمقراطية، يلزم تجميع كلمة المواطنين حول رؤية مشتركة للأمة.

العلاج الثاني: ينبغي إعادة الأمل إلى المواطنين في مستقبل اقتصادي واعد.

العلاج الثالث: يلزم جعل المواطنين أكثر مقاومة لألوان الأكاذيب وأنواع الكراهية التي يصادفونها كل يوم على شبكات التواصل الاجتماعية.

تشكل هذه التحديات الثلاثة والاستجابة إليها ما يسميه المؤلف «مركتنا ضد الشعبوية ومن أجل مجتمع أفضل». ولهذا ترد فصول هذا الباب على النحو التالي:

استيلاف «تدجين» القومية من قومية إقصائية إلى وطنية استدماجية: إذ شأن القومية شأن حيوان نصفه متوحش ونصفه مستأنف. وطالما استئلفت هي ظلت نافعة ومثيرة للحياة الجماعية، لكنها كالحصان الجموح تهدد دوماً بكسر القيود،

حرية التعبير وفصل السلط أو حماية الحقوق الفردية. و«الديمقراطية» مستعملة هنا بمعنى جملة مؤسسات منتخبة تترجم عن إرادة شعبية في السياسة العمومية. وما «الديمقراطية الليبرالية» سوى نظام سياسي - ليبرالي وديمقراطي معا - يحمي الحقوق الفردية ويترجم عن الإرادة الشعبية. وهذا يعني أن «الديمقراطية الليبرالية» يمكن أن تفسد بأحد طريقتين: من جهة، يمكن للديمقراطية أن تصير معادية لليبرالية، وذلك عندما يرغب قسم كبير من الشعب في إخضاع المؤسسات المستقلة إلى أهواء السلطة التنفيذية أو تقليص حقوق الأقليات التي لا تعجبه ولا يحتملها. ومن جهة أخرى، يمكن لليبرالية أن تسمي معادية للديمقراطية رغم الانتخابات المفتوحة والمنظمة، وذلك عندما ينزع النظام السياسي إلى تحقيق منافع للنخب بحيث لا تغدو الانتخابات ترجمة عن إرادة الشعب.

ويرى المؤلف أن انضراط العقد هذا بين «الديمقراطية» و«اليبرالية» هو بالذات ما صار يحدث في الكثير من بلدان العالم. لقد ارتبطت الديمقراطية بالليبرالية بسبب جملة ظروف تكنولوجية واقتصادية وثقافية، وها هو اليوم هذا الرابط يضعف ويتلاشى، بحيث أضحت الديمقراطية سائرة إلى الانهيار. ومن هنا بدأ يظهر شكلان من أنظمة فك الارتباط: الديمقراطية المعادية لليبرالية، أو الديمقراطية بلا حرية، والليبرالية المعادية للديمقراطية، أو الحرية بلا ديمقراطية. وإذا كانت لا تزال هناك نماذج قليلة للديمقراطية الليبرالية - كندا - فإن النماذج المضادة سائرة إلى التكاثر: نموذج الديمقراطية المعادية لليبرالية على شاكلة بولندا، ونموذج الليبرالية المعادية للديمقراطية على شاكلة الاتحاد الأوروبي.

وتلك علامة «نهاية قصة العشق بين المواطنين والديمقراطية»؛ إذ بات يتآكل شيئاً فشيئاً فخر المواطن بأنه يعيش في ديمقراطية، وأمسّت تزداد شيئاً فشيئاً مسامحته في أن يعيش في نظام ديكتاتوري، أو على الأقل لا يبالي. ولئن ينقدنا الشباب على هذا المستوى؛ لأنهم الأكثر نقداً تجاه الديمقراطية.

لقد أزر المواطنون الديمقراطية الليبرالية لا لسواد عيون مبادئها، على خلاف ما يعتقد الكثير من الباحثين، ولكن لأنها كانت تحفظ السلم وتملاً الجيب، وها هي ما عادت تفعل، وقد دخلت في «أزمة إنجاز»، فما عادت قادرة على خدمة مواطنيها؛ ولذلك ما عادت تؤازر. هي ذي الأزمة التي استغلتها الشعبوية الصاعدة عبر العالم من أجل تفكيك بعض العناصر المفتاح للنظام الديمقراطي الليبرالي.

الباب الثاني

وهي في عداد الثلاثة:

كانت السيطرة على وسائل الاتصال الجماهيرية تحد من انتشار الآراء المتطرفة، وتساهم في إقامة طائفة من الوقائع والقيم المتشاطرة المتشاركة، وكانت تبطن من سرعة بث الأخبار الزائفة. لكن صعود الأنترنت والشبكات الاجتماعية أضعف اليقظة والحرمان التقليدية لصالح حركات ورجال سياسة متطرفين كانوا إلى حد يومها مهمشين منبوذين.

كان أغلب المواطنين، على مدار تاريخ الاستقرار الديمقراطي، يستفيدون من تحسن سريع في مستوى معيشتهم، وكانوا ينعمون آمالاً كبرى في أن تتحسن أكثر فأكثر وتسير نحو الأفضل فالأفضل. وها هم المواطنون اليوم، في العديد من المجالات،



«مدخل إلى الأديان والعولمة» لأوغو ديسي

عز الدين عناية *

تَضَع ظاهرة العولمة الأديان أمام مستجدات متنوّعة، بفعل تقارب إلزامي بات مفروضا على الجميع؛ فهذا التقارب قد يدفع أحيانا إلى مزيد من الانعزال في أوساط المؤمنين، وقد يحفز بالمثل على البحث عن سبيل للتأقلم مع الأوضاع الجديدة، والانطلاق في مراجعات بشأن التعايش في العالم الراهن. لا يتوقف الأمر عند ذلك الحد، بل قد تسهم الأوضاع الجديدة في تعزيز انفتاح الأديان على المجالات العلمية والاجتماعية والبيئية المستحدثة، وقد باتت تُسائل المؤمنين بالاحاج، بما يضع الأديان أمام قضايا مستجدة مطروحة بفعل المسار العولمي المتدفق. تقريبا وبشكل إجمالي، هذا ما يتناوله كتاب أوغو ديسي «مدخل إلى الأديان والعولمة». نشير إلى أن المؤلف باحث متخصص في قضايا الدين والعولمة، سبق له أن أصدر جملة من الأبحاث في الشأن نذكر منها: «الأديان اليابانية والعولمة» (٢٠١٣)، «الأديان اليابانية في مجتمع معولم» (٢٠١٧).

بفعل العولمة؛ بل بفعل عدم استعداد الدين المهيمين للسياق الجديد الذي بات يتحكم بمسارات الدين على نطاق عالمي.

وفي المحور الثاني، يحاول الكاتب تناول مسألتين حرك الأديان والحركات الفكرية الناشئة. واعتمادا على بحث صادر عن «منظمة بيو للأبحاث» بعنوان «حركة الإيمان» سنة ٢٠١٢، يستعيد كتاب «مدخل إلى الأديان والعولمة» حراك الأديان في التاريخ الراهن. إذ تمس موجات الهجرة جانبا مهما من المسيحيين، تبلغ نسبته ٤٩ بالمئة من مجموع الحراك الديني العالمي العام، يليهم المسلمون بنسبة ٢٧ بالمئة، في حين يحوز الهندوس نسبة ٥ بالمئة، وتصل نسبة حراك البوذيين إلى ٣ بالمئة، واليهود ٢ بالمئة. لتبقى الدول التي يفد منها معظم المسيحيين: المكسيك بـ ١٢ مليونا، وروسيا بـ ٨ ملايين، وأوكرانيا بما يقارب ٥ ملايين. وفي حال المهاجرين المسلمين، تحوز بلدان المشرق العربي فلسطين وسوريا والعراق الرقم الأعلى بزهاء خمسة عشر مليونا تقريبا، وكل من باكستان وبنجلاديش والهند بأكثر من ثلاثة ملايين لكل بلد؛ في حين يبقى أغلب البوذيين قادمين من فيتنام والصين بعدد يفوق المليون لكل بلد؛ وتتقاسم روسيا وأوكرانيا مليوناً من يهود الخزر. وفيما يخص قبلة تلك التدفقات تبقى أوروبا المقصد المحبذ بنسبة ٣٨ بالمئة، تليها أمريكا الشمالية بنسبة ٣٤ بالمئة.

يجلو تأثير العولمة بيّنا فيما يخص تطور «الحركات النسوية الإيمانية»، بعد أن كانت تلك الحركات حركاً على التوجهات الاجتماعية العلمانية أو ذات المنزع الانتقادي للموروث الديني. حيث نشهد اليوم ظاهرة تعزز النشاط النسوي الإيماني، وذلك بفعل العدوى المستفحلة جراء العولمة. فقد خاضت المرأة في العقود الأخيرة تنافسا مع الرجل على الأدوار الدينية، لتكتشف أن الأديان تمثل

نسبي في النظر للأديان؛ حيث يُخيل للبعض أن الأديان متساوية ومتماثلة، وهي نظرة اختزالية تركز للحكم على الأمور وفق الظاهر، وهو ما يتحدث عنه جورج فان بارت كامبل من تراجع الثقة في الاعتقادات وتدني الوضوح للهوية الدينية الذاتية مرفوق بشيء من الخلط في رؤية المعتقدات، مفسرا الأمر بأن المجتمعات كانت إلى عهد قريب تعيش نوعاً من العزلة الدينية، يقنع فيها كل طرف بما لديه، وإذا بها تجد نفسها أمام تقارب مفروض. فعلى سبيل المثال كانت عوالم الشرق الأقصى، وإلى غاية عهود قريبة، معروفة من قبل قلة من الرحالة أو الدارسين ممن أتيحت لهم فرص التواصل مع تلك العوالم، ومع تزايد ضغوط العولمة، باتت تلك العوالم حاضرة بالفعل في الأوساط الأوروبية وناشطة عبر وسائل التواصل، وهو نمط جديد من التنافس بات يزاحم المعتقد الذاتي. والواقع أن الحضور المبالغ للأديان في بعض المجتمعات، وبدون تأهيل كاف حوّلته، قد خلف نوعاً من الارتباك في أوساط المؤمنين، نراه أحيانا في الأحكام المتسرعة تجاه المعتقدات المغايرة، وفي انتشار الفوبيا من بعض الأطراف الدينية. فعلى سبيل المثال: خلفت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ريبة وتوجسا تجاه المسلمين في الأوساط الغربية، وهو ما أسهم في انتشار ظاهرة الإسلاموفوبيا.

فلا شك أن العولمة تدفع أحيانا نحو أجواء من التشدد، تسير بخلاف ما هو منتظر، في حال غياب رؤية واضحة للدين المهيمين تجاه الأديان الأخرى، لا سيما لما يفتقد دين المكان رؤية منفتحة وخطة جوهرية. تنتج ضمن ذلك السياق حالة من الرفض للآخر تفتقر إلى مبرر واقعي، يتصور بمقتضاها الدين المهيمين وعيه بالدين هو الوعي المعبر عن طبيعة الأشياء. وما نشهده من استبعاد للآخر، ومن تشدد إزاء المغاير، ليسا في الواقع

في مُستهل كتابه -الذي نتولى عرضه- يؤكد أوغو ديسي أن ترسخ البعد العالمي في الثقافة هو سياق يعود إلى تاريخ بعيد، سبقته مراحل تمهيد تعود إلى عهود سالفة؛ فليس خافيا ما للأديان من دور بارز في ذلك المسار، سيما مع «الأديان المنادية بالخلاص». ويبدو الطابع العالمي متجليا في الإسلام بشكل واضح، فقد شهد هذا الدين الإبراهيمي تطورا حثيثا من حيز مكة البدئي إلى مختلف أصقاع العالم في ظرف وجيز، وبما لم تعهده أديان من الحضارة الحضارية نفسها. فما يلاحظ من تطور متسارع مع الإسلام وامتداد على نطاق عالمي، نرصد اليوم شبهاً له مع الجماعات الدينية ذات المنزع المسيحي، على غرار «البنتنكوستاليين»، هذا المذهب البروتستانتي ذي الملامح الإفريقية، والذي يناهز عدد أتباعه في الوقت الراهن نصف المليار؛ وكذلك «شهود يهوه» الذين يناهز عددهم ١٧ مليوناً، وأتباع مورمون الذين تبلغ أعدادهم قرابة ١٥ مليوناً، يعيش ٩ ملايين منهم خارج الولايات المتحدة، وهي أمثلة جلية للدين المعولم.

وضمن المحور الأول، يتناول الكتاب تداعيات التقاء الأديان؛ حيث يخلف ذلك الالتقاء، بموجب السياق العولمي، ثلاث حالات: في مستوى أول نقف على ظاهرة الاستبعاد؛ حيث يُصر الدين السائد على احتكار المكان رؤيويًا ومؤسسيًا، فيضيق على الوافد والمنافس؛ وفي مستوى ثان يقبل الدين الغالب الاعتراف بذلك القادم بشروط، وذلك ضمن إطار يحدده ويضبطه، وهو قبول مشروط؛ وفي مستوى ثالث، يقر الدين السائد والشائع بالاعتراف التام بالتعددية وبتساوي الفرص داخل الفضاء الاجتماعي، وهو خيار لا يزال يشق طريقه ببطء. فعلى سبيل المثال، ما انفك لاهوت الأديان المسيحي في جدل داخلي من حيث الإقرار بندية الآخر أو رفضه. وفي تلك الأجواء لا يخفى ما تُفرزه العولمة من أثر



أنفسهم داخل أوضاع القاهرة على مستوى اجتماعي، الأمر الذي دفع بالملايين من أتباع الأديان للهجرة والبحث عن تحسين ظروفهم المادية والاجتماعية. لا يحظى الأثر السلبي للعولة، سيما من ناحية اقتصادية واجتماعية، بالاهتمام اللازم من قبل قادة الأديان، وإن كان التنبيه لذلك والتحذير من تداعياته قد بدأ يلوح؛ فهناك حديثٌ عن انفراد بين الأديان عن تلك الآثار السلبية للعولة، فقد أثرت المسألة في الكنيسة الكاثوليكية كما الشأن في الإرشاد الرسولي «فرح الإنجيل» وفي الرسالة البابوية العامة «كن مسبحاً» للبابا فرنسيس، في حين يخفت الأمر بين سائر أديان العالم الأخرى. فلم نشهد تطوراً لنشاط جماعي بين ممثلي الأديان لتداول الآثار السلبية للعولة على المؤمنين سيما من ناحية اجتماعية، الأمر الذي دفع ببعض الشخصيات الدينية الحازمة للانخراط في أطر نضالية من خارج الأديان لانتقاد المسارات الخاطئة للعولة. بدأ ذلك جلياً في مشاركة رجُلَي الدين المسيحيين ليوناردو بوف وفراي بيتو في أنشطة «المنتدى الاجتماعي العالمي» المناهض للعولة. يسجل الكتاب انتقاداً للمؤسسات الدينية بشأن عدم انخراطها في مواجهة الآثار المباشرة للعولة، مثل الأزمة البيئية ومسألة المديونية وتفشي البطالة، وهي قضايا عويصة تؤرق المؤمن، في حين لا تزال المؤسسات المعنية بالشأن الديني بعيدة عن إدخال تغيير في أجندتها لاستيعاب القضايا الجديدة، ليبقى الهاجس الأخرى هو الطاعى على تصوراتها وتظل الأوضاع الاجتماعية حاضرة بشكل ثانوي. ومع أن السياق العولمي الجاري يدفع نحو نوع من الإحساس الجمعي بوحدة قضايا المؤمنين، وهو ما يشجع على العمل لتذليل العقبات التي تعترض الجميع أو تهدد تصوراتهم وأخلاقياتهم ضمن منظور أشمل، إذ لم يعد الضمير الديني منحصراً بفضاء معين وبرؤية محددة بل شاملاً وعماماً.

يُمثل كتاب «مدخل إلى الأديان والعولة» جرداً حساباً مهماً للأديان مع ظاهرة عالمية لا تزال تُفصح عن آثارها وتفاعلاتها. يضعنا المؤلف أمام عديد التحولات التي تسائل الأديان، والتي لم يُعد فيها النظر اللاهوتي والفقه الديني يُصنع في إطار ضيق ويُستهلك في وسط محدود، بل بات خبرة معروضة أمام العالم.

* أستاذ تونسي بجامعة روما



خلال جذب أئوف الكاثوليك نحو نخلة دخيلة وافدة من الولايات المتحدة، وذلك بفعل النشاط الحثيث لأفراد هذا التنظيم؛ حيث لا يتوانون عن إتيان التبشير المنزلي بالتردد على المساكن بيتاً بيتاً، وإن كان في غياب الاعتراف بـ«شهود يهوه» على نطاق مؤسساتي.

ضمن القسم الأخير من الكتاب، يتناول الكاتب واقع التشتت ومستوجبات التوحد للمؤمنين. إذ يبدو أن تفاعلات العولة قد طورت أساليب مبتكرة أيضاً في استيعاب الآخر ضمن إستراتيجية الحوار. فقد تبين أن «حوار الأديان» هو منهج ناجح في تذليل عوائق التقارب، لكن يبقى وسيلة فاعلة بيد الطرف الأقوى مؤسساتياً وتنظيمياً لبلوغ ما يصبو إليه. وتاريخياً تعود البدايات الأولى لتجربة حوار الأديان في العصر الحديث إلى العام 1893 مع انعقاد البرلمان العالمي للأديان في شيكاغو. كانت المبادرة مسيحية، حضرها لضيف من ممثلي الأديان العالمية، غير أن شكل الحوار السائد حينها طغى عليه طابع المونولوج الذاتي. ومع ذلك، دشن ذلك اللقاء بداية تواصل المسيحية مع أديان العالم. في أعقاب تلك التجربة عُقد «مؤتمر المبشرين العالمي» في إنديانا بالمملكة المتحدة سنة 1910، تلاه مؤتمر آخر في مدينة القدس سنة 1928، إلى أن اتضحت معالم ذلك التمشي في مجمع الفاتيكان الثاني، وهو ما عولت الكنيسة الكاثوليكية عليه في التواصل مع أديان العالم بوصفه الأسلوب الأمثل لترويج الرسالة المسيحية.

ويبدو أتباع الأديان اليوم -سيما في جنوب العالم- تحت وطأة التحولات العالمية، وما لها من أثر على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. فلا يخفى الطابع الليبرالي الطاعى للعولة، وهي في الواقع عولة لرأس المال وللتوسع الرأسمالي. يجد أتباع الأديان من مختلف التقاليد الدينية

ملاذا لها أيضاً، وأحياناً سبيلاً للتحرر حين تُقصى من الإمساك بالسلطتين الاقتصادية والسياسية. استطاعت المرأة ضمن هذا التحول أن تُطور كارييريتها الخاصة وأن تُنمي معارفها الدينية، التي لم تحظ بالاعتراف اللائق، والتي أسهمت في إثراء الإنتاج الرمزي لعديد الأديان سابقاً ولاحقاً. يورد أوغو ديسي ضمن هذا السياق التشكيلات الدينية النسوية، ويعرج على التجارب الصوفية التي أتاحت للمرأة فرصة التعبير عن المقدس من منظور نسوي؛ سواء كان ذلك في اليهودية أو المسيحية أو الإسلام. فهناك ما يشبه العدوى تستشري بين النساء المتدينات في التاريخ المعاصر، تهدف للتعويض إلى مواقع وأدوار كانت فيما مضى حكراً على الرجال، خصوصاً تلك الأدوار التي يضطلع فيها الذكور بالسلطة الدينية بشكل حصري. هذا وقد شهدت النسوية الإيمانية تطوراً في الأوساط البروتستانتية، حتى بات إسناد المهام الدينية للمرأة كرامة شائناً، أو كذلك ما تتطلع إليه لتولي مهمة الأسقف. وفي الأوساط الكاثوليكية يسود جدلٌ حول تولي النساء مهمة الكهانة وإقامة القداس. نشير ضمن هذا السياق إلى المرأة الحاخامة داخل بعض الجماعات اليهودية الإصلاحية في الولايات المتحدة، ناهيك عن بعض المحاولات المحتشمة، في الولايات المتحدة وأستراليا وأوروبا، مع ثلة من النساء المسلمات للتقدم للإمامة في المساجد.

ومن جانب آخر، يتطرق الكتاب إلى آثار العولة في ظاهرة التحول الديني، أكان بالتحول إلى معتقد جديد أو بالارتداد عن الدين القديم. فقد أسهم التقارب بين الأديان في تعزيز الترحل من دين إلى دين، وهو ما يبدو واضحاً الملامح في الأوساط الغربية. كان عالم الأنتروبولوجيا توماس كسورداس قد حدّد أربعة أشكال رئيسية لانتقال الرسالات الدينية: العمل الدعوي، والحراك، والإعلام، والهجرة. وبفعل التواصل بين المسيحية والإسلام في المجتمعات الغربية، جراء الهجرة، ولدت تلك الأوضاع ظواهر غير منتظرة تجلت أساساً في اهتداء أعداد مهمة من أتباع الديانة المسيحية إلى الإسلام، بما يفوق كثيراً عدد الناكسين المسلمين. تابع هذه الظاهرة عالم الاجتماع الإيطالي ستيفانو أليافي من خلال بحثٍ مميز بعنوان: «المسلمون الجدد.. المهتدون إلى الإسلام»، تطرق فيه إلى أثر حضور المهاجرين المسلمين في الوسط الإيطالي. فقد أسهم ذلك الحضور، رغم ما تتخلله من مصاعب وما يجابهه من عراقيل، في ظل عدم الاعتراف بدين الإسلام المعتقد الثاني في إيطاليا، في إمداد الكاثوليك الإيطاليين بنموذج معيشي حي عن الإسلام والمسلمين. الأمر ذاته يحدث في جانب آخر، حيث يتواصل توسع «شهود يهوه» في إيطاليا من



«أزمة المعتقدات» لنيكولا جينولي وأندريه شلايفر

محمد السالمي *

أبرز أحداث الأزمة المالية الأخيرة كان في انهيار بنك ليمان براذرز الاستثماري في 2008. حيث إنه فاجأ الجميع تقريباً؛ فقد فاجأ المستثمرين من حيث انخفاض مؤشر السوق، كما فاجأ كلا من المتنبئين الاقتصاديين في الاحتياطي الفيدرالي والمؤسسات المالية الأخرى التي توقعت استمرار نمو الاقتصاد الأمريكي قبل ستة أسابيع فقط من إفلاس ليمان. وعلى عكس هذا التوقع، ذاب النظام المالي الأمريكي تقريباً بعد إفلاس بنك ليمان، وانزل الاقتصاد إلى ركود عميق. قد حدث هذا على الرغم من الجهود الحكومية غير العادية والناجحة في النهاية في حفظ النظام المالي بعد ليمان. ولكن السؤال الأهم لماذا كانت أزمة ليمان مفاجأة؟ على الرغم من أن الحكومة سارعت لإنقاذ المؤسسات المالية الأخرى من مصير فمائل بعد ليمان، إلا أنها لم تستطع منع أعمق ركود في تاريخ ما بعد الحرب. أزمة المعتقدات أو الافتراضات تجعلنا نعيد النظر في الأزمة المالية وطبيعة المخاطر الاقتصادية. في هذا الكتاب الموثوق والشامل، يكشف كل من الاقتصاديين نيكولا جينولي وأندريه شلايفر عن كيفية تشكيل معتقداتنا وافتراضاتنا حول الأسواق المالية، حيث قاما بمتابعة قراءة الأزمة بعناية عبر كشف ليمان براذرز والانهيار الذي تلا ذلك في النظام المالي الأمريكي، ومن ثم تقديم أدلة جديدة توضح الدور المزعزع للاستقرار الذي تلعبه معتقدات مشتري المنازل والمستثمرين والمنظمين. باستخدام أحدث الأبحاث في علم النفس والاقتصاد السلوكي.

المتوقعة، حتى بين المتنبئين المحترفين. التوقعات متفائلة للغاية في الأوقات الجيدة وكذلك متشائمة في الأوقات السيئة. وهذا يتناقض مع فرضية التوقعات المنطقية، التي تنص على أن التوقعات المثلى من الناحية الإحصائية ينبغي استخدام جميع المعلومات المتاحة، وبالتالي تجنب الأخطاء التي يُمكن التنبؤ بها. ومن هنا تفشل النماذج الاقتصادية القياسية في حساب التوقعات بسبب فجوة كبيرة في التحليل.

كما يشير الكتاب إلى أن النظريات الاقتصادية التي تبنى على التعميم الافتراض المنطقي هي ساذجة وغير منطقية في التطبيق العملي، وهذا يقودنا إلى الانتقال من تحليل بيانات الافتراضات إلى نظرية جديدة لتشكيل التوقعات التي يمكننا بها حساب الحقائق. يقدم الكتاب واحدة من قواعد علم النفس لتشكيل التوقع، والتي يمكن تسميتها التوقعات التشخيصية؛ حيث تم تطوير هذه النظرية وأخذها من الناحية النظرية والتجريبية إلى عدد من المجالات المختلفة. لا شك أن النظرية ليست الكلمة الأخيرة في نمذجة التوقعات، ولكنها تشير إلى أنه يمكن للمرء إحراز بعض التقدم في فهم واقع الأسواق المالية من خلال الابتعاد عنها في اتجاه واقعي نفسياً. ومن ثم فإن تطوير هذا النموذج من التوقعات، يتم الاسترشاد فيه بأربعة اعتبارات رئيسية. أولاً، أن تكون نظرية الافتراضات معقولة بيولوجياً ونفسياً، وعلى وجه الخصوص على أساس أدلة على الحكم البشري التي تم الحصول عليها في البيانات التجريبية. ثانياً،

نأخذ الخطوة التالية ويجادل بأن بيانات التوقعات الفعلية يجب أن تصبح هدفاً مباشراً للتحقيق. يمكن أن تلقي هذه البيانات مزيداً من الضوء على ما يفكر فيه المستثمرون وكيف تتاجر، وعلى سلوك السوق أيضاً. التركيز على الافتراضات هو محوري في حالات الرافعة المالية العالية، مثل دراسة دورات الائتمان، لأن التغييرات في التوقعات يمكن أن تؤدي إلى حدوث اضطرابات هائلة في النظام المالي، كما رأينا بعد إفلاس ليمان.

على مدار الأربعين عاماً الماضية، هيمنت فرضية التوقعات المنطقية على الاقتصاد الكلي، والتمويل والأسواق الفعالة. هذه النظريات التي تمثل إنجازات فكرية مهمة في اقتصاديات القرن العشرين، على اعتبار أن الفعاليين في الاقتصاد عقلانيون أو منطقيون، وعلى هذا النحو، فإنهم يشكلون توقعاتهم بشأن المستقبل بطريقة مثالية من الناحية الإحصائية، بالنظر إلى هيكل الاقتصاد. هذا الرأي له نتيجة واحدة عميقة حسب المؤلفين، وهذا يعني أن التوقعات يميلها هيكل الاقتصاد نفسه، بحيث بيانات المسح على التوقعات هي معلومات زائدة عن الحاجة وصاحبة. ضعف هذا النهج هو أن العقلانية أو المنطقية، مثل أي فرضية أخرى، لا يمكن اعتمادها كمبدأ. بدلاً من ذلك، فإن تشارلز مانسكي، يرى أنه ينبغي أن تخضع هذه الافتراضات لاختبارات تجريبية. في الواقع، تخبرنا بيانات التوقعات بشيء أعمق عبر الكثير من المجالات الاقتصادية، حيث يمكن التنبؤ بالأخطاء

يقدم الكتاب نظرية جديدة لتكوين المعتقدات تشرح سبب صدمة الأزمة المالية لكثير من الناس، وكيف يستمر عدم الاستقرار المالي والاقتصادي. فنيكولا جينولي هو أستاذ العلوم المالية بجامعة بوكوني في إيطاليا، أما أندريه شلايفر فيعمل أستاذاً للعلوم الاقتصادية بجامعة هارفارد. تتمثل نقطة الانطلاق لهذا الكتاب في تقييم وتحليل الافتراضات المالية. هذا يستتبع قياس توقعات المشاركين في السوق بشكل مباشر وأيضاً الاختبار المنهجي لكون هذه الافتراضات عقلانية أو لا، وتحديد نوع الأخطاء (إن وجدت) التي يرتكبها المستثمرون. هذا المشروع ممكن لأن ثروة من بيانات المسح متاحة من خلال تقارير توقعات المستثمرين ومديري الشركات والأسر والمتنبئين المحترفين. تقدم هذه البيانات رؤى مهمة حول ما إذا كان في 2008 وفي حلقات تاريخية أخرى عن تقدير المستثمرين للمخاطر بناءً على ما قبل الأزمة أو بدلاً من ذلك الفشل في رؤية المتاعب القادمة. بشكل عام، تساعد بيانات المسح في تحديد الأنماط المعتادة في الافتراضات خلال التقلبات الاقتصادية، هناك حاجة لتطوير نظريات أفضل حول تكوين التوقعات ودورات الائتمان. منهج الكتاب هو امتداد طبيعي لبحث طويل الأمد حول جدول أعمال في التمويل السلوكي. يختبر التمويل السلوكي التقليدي عقلانية الافتراضات بشكل غير مباشر، من خلال النظر في إمكانية التنبؤ بالعائدات. لأن العائدات يجب أن تكون غير متوقعة في الغالب عند الأسواق التي تتسم بالكفاءة. هنا



٢٠٠٨: الوفرة حول نمو أسعار المساكن، وفترة الهدوء بعد بدء أول الأخبار السيئة، وانهيار الأسواق بعد ليتمان. على عكس النظريات الأخرى، فإن نموذج الكتاب للتوقعات التشخيصية لا يحسب نتائج السوق فقط خلال هذه الفترة ولكن أيضاً يحسب قناعات المشاركين. في الفصل السادس، قام المؤلفان بتجميع العناصر المختلفة معاً من خلال تقديم نموذج اقتصادي ديناميكي كامل للدورات الائتمانية مع توقعات تشخيصية. في النموذج على سبيل المثال، تؤدي الأخبار الجيدة إلى التفاؤل المفرط للتوقعات والتوسع المفرط للائتمان والنشاط الاقتصادي. في الختام، يأمل المؤلفان من تحقيق عدة أهداف من هذا الكتاب. الأول هو تقديم سرد جديد للأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ عبر إعطاء دور مركزي للافتراضات في المحاسبة سواء لفترات النسبية من الهدوء والتذبذب الشديد. ثانياً، أن توقعات المسح هي مصدر صالح ومفيد للغاية للبيانات لتحليل الاقتصاد حيث يمكن استخدامها لاختبار الفرضيات التقليدية الفارغة، مثل التوقعات المنطقية. ربما الأهم من ذلك، يمكن استخدام بيانات التوقعات لاختبار وتمييز النماذج البديلة للتقلبات الاقتصادية.

ومن هنا فإن كتاب «أزمة المعتقدات» هو من أفضل الكتب لأي شخص يسعى إلى التعرف على الأسواق المالية بشكل أوسع، كونها هي أول محاولة جريئة لتوسيع أسس مجال التوقعات من خلال وضعها على رأس الحكم والسلوك غير الكامل للبشر. بالإضافة إلى ذلك، يوضح الكتاب كيف أن أذكى المشاركين والمنظمين في السوق لم يقدروا تماماً مدى المخاطر الاقتصادية، ويوفر إطاراً جديداً لفهم النظم المالية الحالية.

الكتاب: أزمة المعتقدات: علم نفس

المستثمر والهشاشة المالية

المؤلفان: نيكولا جينولي وأندريه شلايفر

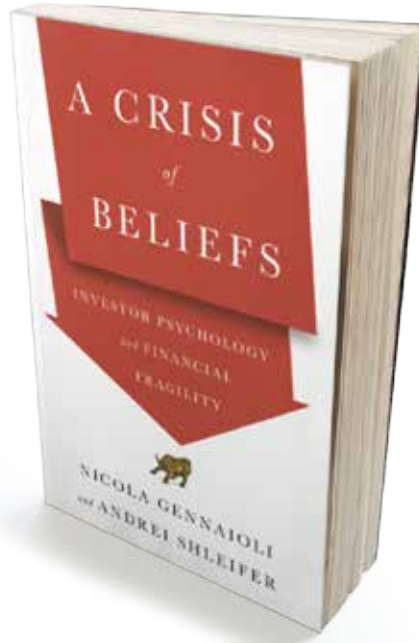
الناشر: Princeton University Press

سنة النشر: ٢٠١٨

اللغة: الإنجليزية

عدد الصفحات: ٢٦٤ صفحة

* كاتب عماني



للضعف المالي. ثانياً، يقوم نموذج تشويه القناعات في الفصل الثالث بعدة افتراضات حول ظروف في ظلها تظهر قناعات الاستقراء وإهمال المخاطر. هل هذه الافتراضات واقعية وقابلة للتطبيق في سياقات أخرى؟ هنا نرى أهمية البدء بمؤسسات نفسية أكثر منهجية.

في الفصل الرابع، يحدد الكتاب ثلاث حقائق رئيسية تعتبر في التحليل. أولاً، في الحالات التي تتاح فيها مصادر بيانات متعددة حول نفس التوقعات، تكون توقعات الاستقراء متسقة للغاية عبر هذه المصادر. ثانياً، أن المستثمرين والمديرين عند اتخاذهم القرارات فإنها تتماشى مع توقعاتهم المعلنة. ثالثاً، في العديد من المجالات، توقعات الاستقراء استقلالية. تشير الدلائل الأكثر أهمية إلى إمكانية التنبؤ بالظروف الاقتصادية وعوائد الأوراق المالية من مؤشرات تباطؤ سوق الائتمان، مثل نمو الائتمان، وهوامش الائتمان، وحصة الديون المحفوفة بالمخاطر.

الفصل الخامس يتم عرض اللب المركزي لهذا الكتاب، والذي هو نموذج لتشكيل التوقع الذي قام المؤلفان بتطويره. يبنى هذا نموذج التوقعات من الأسس النفسية، ابتداء من عمل وصف نموذج رسمي تحول به توزيعات الاحتمال الحقيقية للنتائج المستقبلية إلى تلك المتوقعة من الناحية التشخيصية. يعرض هذا الفصل كيف يمكن لهذا النموذج حساب نتائج التجارب الشهيرة ولكن بشكل أعم يشرح الافتراضات المشوهة مثل الصور النمطية في المجالات الاجتماعية، ثم يستخدم هذا النموذج لحساب مراحل أزمة عام

أن تكون نظرية الافتراضات محمولة بالمعنى الذي اقترحه ماثيورا بين (٢٠١٣)، والتي تؤكد أن النظرية يجب أن تفسر عبر الأدلة في التجارب النفسية، والأحكام الاجتماعية للأفراد، والأسواق المالية، وربما المجالات الأخرى. ثالثاً، أن النظرية تكون فيها الافتراضات تطلعية. قبل ثورة الافتراضات المنطقية، اعتمد الاقتصاديون على نماذج من التوقعات التكييفية، والتي صاغها صانعو القرار ميكانيكياً في استقراء الماضي بدلاً من الرد على الأخبار. وقد انتقد روبرت لو كاس (١٩٧٦) هذه النماذج بفعالية، حيث إن المستثمرين يتفاعلون مع الأخبار حول المستقبل في تشكيل افتراضاتهم. الأدلة من علم النفس كما تدل على ذلك أن سلوك البشر لا يمكن تفسيره ميكانيكياً. وأخيراً، أن تكون نظرية تكوين الافتراضات قابلة للاختبار باستخدام أدلة المسح على المعتقدات. تشير الأدلة المتوفرة إلى أن توقعات الاستطلاع ليست ضوضاء وأن المستثمرين والمديرين يقومون باتخاذ القرارات تمشياً مع قناعاتهم المعلنة. بالنسبة لمؤلفي الكتاب، تعتبر هذه القناعات عنصراً مهماً من البيانات التجريبية التي تحتاج النماذج الاقتصادية إلى شرحها مثل أي مكون آخر. يجب أن يكون النموذج الناجح لتشكيل الافتراضات كبدية لقياس القناعات. في بقية هذا الكتاب، يقوم الكاتبان بتطوير هذه الأفكار بشكل أكثر منهجية. حيث يلخص الفصل الأول الحقائق الأساسية حول الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ وتلقت الانتباه إلى العديد من الحقائق الرئيسية التي تحتاج إلى شرح، مثل التأخير لمدة عام بين بداية الأخبار السيئة عن الإسكان وإفلاس ليتمان. الفصل الثاني يقدم مجموعة متنوعة من الأدلة، سواء من الدراسات الاستقصائية أو من خطاب مقررسي السياسات والحسابات السردية، التي تلخص الافتراضات خلال هذه الفترة.

رسالة من هذا الفصل هي أن الاستقراء وإهمال الذيل الأيسر (من التوزيع الطبيعي للمتغيرات)، كان لها وقع كبير في تراكم الأزمات من السكن إلى الأزمة المالية. الفصول الثلاثة الأولى تترك لنا سؤالين: أولاً، هل استقراء وإهمال الملامح العامة للمخاطر في الافتراضات هي حلقات أخرى من تقلبات السوق؟ تسمح الحلقة المضردة من ٢٠٠٧-٢٠٠٨ باستنتاج محدود، لذا فإن تقييم الأخطاء في الافتراضات على نطاق أوسع أمر بالغ الأهمية لتقييم أهميتها



«فلسفة العلم» تأليف جماعي

وليد العبري *

يقدم هذا الكتاب الواسع والثاقب المنح الدراسية الحالية في الحقول الفرعية الهامة لفلسفة العلوم، ويتناول صورة صافية عن مبحث مهم من مباحث الفلسفة، وهو تجمع مساهمات مختارة بعناية في المجالات الأربعة، فلسفة الفيزياء، وفلسفة علوم الحياة، وفلسفة العلوم الاجتماعية والقيم في العلوم، وأخيراً فلسفة الرياضيات والنمذجة الرسمية، ومن لدن فلاسفة علوم متخصصين في مضمار فلسفات علومهم، كما أن هذا الكتاب يفتح نقاشاً عميقاً بين ثلاث: فلسفة العلوم الحقة، وفلسفة العلوم الاجتماعية، وفلسفة العلوم الإنسانية. وهذا الكتاب عبارة عن تدوين لما كان قد راج في مؤتمر الجمعية الألمانية لفلسفة العلم العريقة الشهيرة، الذي كان قد انعقد في 8-11 مارس من عام 2017.

مع الفطرة السليمة، وهي مبنية على سوء فهم للنظرية. تستكشف الدراسة مسيرة لويس لانج الواضحة والمتطورة في النقاش على مفارقة الساعة للمرة الأولى.

وفي كلتا الحالتين، قال لانج إن التناقض على مدار الساعة لا يبطل هذه النظرية، لكنه ينشأ من خلال واحدة أو عدة أخطاء خاطئة في النظرية النسبية، والنظر في الساعات التي جمعت في نفس المرجع بالقصور الذاتي. وغالباً ما يزعم أن النسبية الخاصة قد حلت محل المفهوم التقليدي للوقت العالمي المطلق عند اعتماده على الإطار المرجعي والموضع المكاني. ومع ذلك، فهو ليس مفهوماً جديداً للوقت، ولكنه إطار مفهوم جديد للعلاقات المكانية الزمانية التي تنبثق من النسبية الخاصة، أي أن تحولات لورنتز تحافظ على الفاصل الزمني، وهي مزيج جبري من الفراغ والزمان.

الفترات الزمنية عندما ينظر إليها من أي إطار مرجعي تتصف بالقصور الذاتي، وليس الفاصل الزمني الثابت بين حدثين. لاحظ أينشتاين أن تأثير التمدد الزمني ينطبق أيضاً على الكائنات الحية التي تسير بسرعات عالية جداً. يجب أن نضيف أن ما ينطبق على هذه الساعة التي قدمناها كمثال بسيط لكل التقدم المادي، ينطبق أيضاً على أي نظام فيزيائي آخر مغلق.

كما تحدث الكتاب عن الوكالة الحيوية وإمكانات الوكلاء الصناعيين، إذ أنه في إطار فلسفة علم الأحياء، تم اتخاذ خطوات مبشرة مؤخراً نحو مفهوم مؤسس بيولوجي، تصف الوكالة بأنها وكالة بيولوجية، وأن السلوك التكيفي هو معيار جوهرى للكائنات البشرية وغير البشرية، الناشئة عن استقلالها البيولوجي.

ويقوم الكتاب نهج الوكالة الحيوية من خلال دراسة النقد الموجه حديثاً من قبل مؤيديها ضد مشروع الروبوتات المتجسدة، وقد ادعى المدافعون عن نهج الوكالة الحيوية أن الروبوتات المتجسدة لا يمكن لأسباب أساسية أن تتأهل كعوامل اصطناعية؛ لأنها لا تحقق استقلالاً بيولوجياً

الفلسفية الخارجية للفيزياء المناسبة. يُشبهه في أن المقاربات المحددة في سياق فيزياء الجسيمات تستند إلى مقدمات ميتافيزيقية أكثر من البيانات التجريبية، أو الحجج المادية.

ويُشبهه في أن المقاربات المحددة في سياق فيزياء الجسيمات تستند أساساً، على سبيل المثال، إلى الميتافيزيقية بدلاً من البيانات التجريبية أو الحجج المادية. واستغلال القدرات التفسيرية لنظرية راسخة، تكفي لاستكشاف البحث عن نظرية الجاذبية الكمية. تستند بعض الملاحظات حول الفيزياء الأساسية للكيمياء الجبرية إلى نظريتين، النموذج المعياري للجسيمات الكهرومغناطيسية، والتفاعل الضعيف والقوي للطبقات الفرعية، الذي يعالج التفاعل الأساسي الرابع أي الجاذبية، من حيث الأرضية المشتركة الكلاسيكية، أو بشكل أكثر تحديداً، إيجاد النظرية الكمية للتقالة التي يفهم أنها التحدي الرئيسي لتوحيد الفيزياء المعاصرة. قد يكون المرء ببساطة مهتماً بمسائل الاتساق أو النظرية العامة للنسبية. في حين أن الأول يصف جسيمات المادة، وكذلك آلية هيغز في إطار نظري كحقل كمومي، ونظرية المجال الأخير. وللتوفيق بين هذه الأركان الأساسية في إطار واحد يكشف النقاب عن كليتها، أو حتى نظرية ثرية شاملة تشملها «نظرية الأوتار»، كثيراً ما تكون هذه المصالحات لا تؤدي بالضرورة إلى نوع كبير من الارتباطات الشبيهة بالقانون. على سبيل المثال، كمحاولة أولى، يمكن للمرء فقط محاولة دمج أو جمع الموارد التقليدية والكلاسيكية من دون أي تعديلات إضافية، لتشكيل ما يسمى النظريات شبه الكلاسيكية، في حين تقر هذه النظريات أنه وفقاً لنظرية الكم فإن مجالات المادة هي نظرية كمومية أساسية.

كما تحدث الكتاب عن المفارقات على مدار الساعة ونسبية الوقت، ودفاع لويس لانج (1891-1978) عن نظرية النسبية ضد التأويل الفلسفي، من خلال إظهار أن الساعة الظاهرة المفارقة ليست تناقضاً، ولكنها تتعارض

في مقدمة الكتاب وضع عدة تساؤلات وأهمها هل هناك حجج جيدة ضد الواقعية العلمية؟ وناقش أيضاً خصوصية الجدل بين الواقعية والعصيان، إذ يوضح الكتاب بأن هناك بعض الكُتاب الذين يدافعون عن المناصب المضادة للأفكار في مناقشة فلسفية لا يتفقون مع ما يفعلونه عند معالجة المواد العلمية، وفي حالة أخرى، يتصرفون كواقعيين؛ إذ إنه يمكن حل هذا التوتر من خلال التمييز بين الخطابات المختلفة التي تنتمي إلى مستويات عدة من التطرف الفلسفي اعتماداً على مستوى الاحترام، كما يتم منح أو توقع بعض الفرضيات المسبقة.

انتقل بعد ذلك الكتاب إلى مناقشة الحجة المعجزة من خلال مناقشة مثال بسيط لتركيب المنحنى. في المثال، يمكن التنبؤ بتعدد الاستخدامات الجديدة دون الإشارة إلى حقيقة منحنى التركيب؛ لأن هذا الوضع له أوجه تشابه مع الحالات العلمية الحقيقية، فإنه يلقي بظلال من الشك الشديد على حجة المعجزة. بعد ذلك، ناقش استراتيجيات الواقعية الانتقائية، خصوصاً عنصرها الأساسي الإضافي، وحجة الاستمرارية.

هناك إجابة ظاهرية معقولة على التساؤل الذي أوضحناه في مقدمة المقال، عما إذا كانت هناك حجج جيدة ضد الواقعية العلمية، التي هي ببساطة لا! إذ أن مصدر هذه الإجابة هو سلوك العلماء في كل مكان، وبشكل أكثر تحديداً من علماء الفيزياء؛ فهم عادة واقعيون مباشرون عندما يتعلق الأمر بمناقشة النتائج العلمية. يتمتع الفيزيائيون الجيدون بتعليم متين، وعادة ما يكونون مجتهدين، عقلانيين، وأذكياء، وناقدين للنقد الذاتي، على الأقل طالما أنهم يتحدثون عن العلوم، وليس بالضرورة عندما يتحدثون عن العلم.

وفي الفصل الثاني تحدث الكتاب عن الجاذبية الكمومية «عقيدة التوحيد». من المفهوم عادة أن السعي وراء نظرية الجاذبية الكوانتية يكون مدفوعاً بالافتراضات



ومن التفسير العلمي أن هناك علماء طالبوا بأن يكون هناك شرح لهذه الظاهرة لجعلها متوقعة على أساس الانتظام غير العرضي. وعندما يدعي علماء الأحياء أن يكون هناك توضيح أكثر لهذه الظاهرة، وأن علماء الأحياء لا تروق لهم قوانين الطبيعة، أو الحجج غير المنطقية، أو أي نوع آخر من المنطق، فهي ببساطة تروق الآليات ولا تروق لهم، وبالتالي، فإن التفسير العلمي هو على هذا التفسير الميكانيكي.

وفي هذا الكتاب، يؤكدون هذا الادعاء بشروطه الخاصة، من خلال تقديم مثال من البيولوجية تحديداً، إذ يقدمون حالة أصل الخلية حقيقية النواة، ويجادلون في تفسير السمات البارزة للحالة الكاذبة؛ إذ أنه أكثر ملاءمة للتخلص من الحالات الكاذبة، من حيث نموذج التوقع للتفسير العلمي. ولهذا نوضح نوعاً من الانتظام العام الذي يبدو أن علماء الأحياء يتحملونه عندما يقدمون توضيحات عن أصل الخلية حقيقية النواة، ويشكل أساساً لنوع المقترحات التي يتخذونها كشرح لبعض الحقائق التي يعتبرونها خاصة، وبحاجة إلى تفسير.

قدم الكتاب العديد من النظريات الدقيقة في هذا المجال، التي يصعب شرحها في هذا المقال، إذ تحتاج إلى المزيد من الإسهاب والتوضيح. ومن هذه النظريات، نظرية التكافل، والنموذج الكنسي لشرح أصل الخلايا حقيقية النواة، وغيرها من النظريات الأخرى.

«العلم» يقف في هذا الكتاب فيما يتعلق بالجدل الفلسفي القائم حالياً حول التجريب الاستكشافي، ويحاول ترسيم فكرة «الاستكشاف» من مفهوم «الاستدلال»، الذي كان موضوع جدل لفترة طويلة حول مكان التفكير الاستدلالي في العلوم. على وجه الخصوص، يقال إن بنية البحث الاستكشافية تتميز باستراتيجيات متكررة، وكلاهما قابلة للتحليل والتقييم، ويمكن القول أيضاً أن هذا الكتاب متغلغل نوعاً ما في المعادلات والنظريات العلمية الدقيقة، التي قد تصعب على الأشخاص غير المختصين بهذه العلوم.

الكتاب: «فلسفة العلم: بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية».

المؤلف: تأليف جماعي.

الناشر: سبرينغر أترانسايونال.

اللغة: الإنجليزية.

السنة: 2018 م.

عدد الصفحات: 281 صفحة.

*** كاتب عُماني**



العلمي شائع في فلسفة العلم المعاصرة، وأنه باختصار، يجادل الميكانيكيون بأن تفسيراً لظاهرة ما يتمثل في الإشارة إلى الآلية التي تجلب الظاهرة. وفي هذا الكتاب، يقدم حجة تحدى عالمية التفسير الآلي - في التفسيرات للملامح المعاصرة لخلية الكائنات حقيقية النواة - إذ ينادي علماء الأحياء بأصلها المتلازم، وبالتالي فإن فكرة التناسخ تلعب الدور التوضيحي الرئيسي. ويدافع الكتاب عن الفكرة القائلة بأن التوالد غير ميكانيكي بطبيعته، وأن أي محاولة لشرح بعض السمات المعاصرة للخلية حقيقية النواة بشكل آلي تبين أنها غير كافية على الأقل، وأحياناً تفشل في معالجة السؤال المطروح. وأخيراً، يقترح أن تكون التوافقيات أفضل فهما كقانون علمي عملي، وتقديم نموذج بديل غير آلي للتفسير العلمي. وفي النموذج الذي استعرضه الكتاب، من المفترض أن يكون استخدام القوانين العلمية هو الحد الأدنى من جميع التفسيرات العلمية، لأن الغرض من التفسير العلمي هو جعل الظواهر متوقعة. لذلك، فإن هذا النموذج من شأنه أن يساعد في فهم علماء الأحياء لمفهوم التكافل، وبالتالي يظهر أنه أفضل، في حالة الفحص، من البديل الآلي.

وفي السنوات الأخيرة، أصبح الحديث الميكانيكي شائعاً للغاية بين فلاسفة العلم. على وجه الخصوص، شرد الحديث الميكانيكي النهج التقليدي للتفسير العلمي من حيث القوانين العلمية. ويدعي المؤلفون أن التفسير العلمي يتكون من البحث عن عملية سببية بهذا المعنى، فإن الحركة الآلية هي فقط الجانب الآخر لعملية النمادج السببية التقليدية للتفسير، من خلال ربط مختلف الكيانات والأنشطة التي تشارك في العملية، وإن الظاهرة التي يحاول الكتاب شرحها، تظهر ببساطة هذا الادعاء في تناقض مع ادعاء المدافعين عن هذه النمادج.

بشكل كامل. وعلى وجه الخصوص، تم الادعاء بأن الروبوتات المتجسدة تفشل في أن تكون وكلاء؛ لأن الوكالة أساساً تتطلب الأيض. سأزعم أن هذا النقد قوي للغاية، ويعتمد على الاستدلالات من الوكالة، كما يمكن أن تكون مبررة بحيث أنها ليست تجريبية ولا مفاهيمية، رغم كونها قيماً في تقديم الفوارق المهمة بين العوامل الحيوية والروبوتات المتجسدة الحالية.

كما تم اتخاذ خطوات مباشرة مؤخراً نحو مفهوم مؤسسي بيولوجي للوكالة، ويعتقد العديد من الفلاسفة أن مفتاح الفهم المناسب للوكالة البشرية هو الاعتراف بوكالة البشر على أنها شكل متطور من الوكالات الحيوية، والوكالة التي يقوم بها العاملون الحيويون.

يعتمد هذا الاتجاه الجديد في فلسفة البيولوجيا بشكل حاسم على المساعي الحديثة (غير الاختزالية) في بيولوجيا النظم، للحصول على فهم شامل للأعضاء كنظام فعال، ولا سيما بشأن مفهوم الاستقلالية البيولوجية، والذي يعتمد في حد ذاته على المفهوم الأقدم (الإنتاج الذاتي) ويتمثل الادعاء في أن الوكالة الحيوية تنشأ من الاستقلالية البيولوجية للكائنات الحية، أي من قدرة الكائنات الحية على الحفاظ على نفسها بنشاط من خلال تفاعل مستمر مع البيئة بحيث تتكيف مع التغيرات البيئية.

الوكالة الحيوية هي شكل من أشكال السلوك التكيفي المرتكز على الاستقلالية البيولوجية، واعتماداً على مستوى تعقيد الاستقلالية، تكون أكثر أو أقل تطوراً. إن الاعتراف بالوكالة البشرية واعتبارها وكالة بيولوجية له آثار بعيدة المدى على فلسفة العمل كحقل فرعي من الميتافيزيقيا. والأهم من ذلك، أنه يعالج بشكل جيد المشكلة البارزة حول الكيفية التي يمكن أن تتناسب بها الإجراءات مع العالم الطبيعي، عن طريق حساب هذه الأمور من منظور بيولوجي تاماً، وتجنب التحيز الإقصائي للمناهج العامة الموجهة نحو الفيزياء. بدأ الميتافيزيقيون باكتشاف الطبيعة البيولوجية للوكالة البشرية، دون الأخذ بعين الاعتبار أي رؤى من بيولوجيا الأنظمة وبدون ربط أنفسهم بالنقاش الحيوي في فلسفة البيولوجيا حول هذه النتائج والنماذج الناتجة عنها من الوكالة الحيوية.

إن ملء هذه الثغرة قد فات أوانه من أجل التغلب دائماً على الأنثروبوسنترية الضمنية والكارتونية في النقاش، ومع ذلك، فهناك أيضاً دروس لفلسفة علم الأحياء التي يمكن استخلاصها من الاعتبارات الفلسفية العامة أو الميتافيزيقية حول الوكالة.

كما تحدث الكتاب في فصوله الأخيرة عن أصل حقائق النوى والتفسير العلمي، إذ إن النداء إلى آليات في التفسير



«من أجل بورديو» لمارك جولي

سعید بوكرامي *

يُعتبر بيير بورديو (١٩٣٠-٢٠٠٢) أهم عالم اجتماع في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد شكّل رفقة دوركهايم وميشيل فوكو أفانيم الفكر الغربي النقدي للمؤسسات المهيمنة وآليات اشتغالها ومحاولة اجتراف مفاهيم وطرق تحليل لتفكيكها وتغييرها. وقد لاقت نظريات بيير بورديو استقبالا عالميا وحفاوة أكاديمية. ويرجع هذا النجاح -بلا شك- إلى طبيعة عمل بيير بورديو المثير للإعجاب والطموح والإمكانيات المنهجية والميدانية التي مثلتها بالنسبة لعلم الإدارة. وبالفعل، فإن مشروع بورديو -الذي يهدف لتحليل ظواهر الإنتاج، وإدانة منطق الهيمنة- سمح بتحديث الأثار العنيفة في بعض الأحيان التي تمارسها الهياكل الاجتماعية على العمال. وبالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية، يُؤكد أيضا على أهمية الأبعاد التاريخية والثقافية والرمزية. وعلاوة على ذلك، فإن مشروع الفكر يبرز منذ الأعمال الأولى حول الجزائر (١٩٥٨، ١٩٦٣، ١٩٦٤) ثم ينتقل إلى المنشورات التجريبية في العام ٢٠٠٠. وبعدها، المنشورات النظرية أو المنشورات النضالية في ٢٠٠١، وفي خضم هذه الأبحاث يحضر المنهج الاجتماعي النقدي في كل أعماله التي وصلت إلى أكثر من ثلاثين كتابا وحوالي أربعمئة مقال.. كان الهدف منها دائما الكشف عن آليات الهيمنة وتفكيكها.

لا يقتصر فهم بورديو على استيعاب ظروف ظهوره ولكن أيضا على ظروف استقباله. وسنكون أكثر تحفظا هنا من بعض أجزاء تحليل جولي، بما في ذلك فرضية «بؤس الموقف أو العالم» الذي يؤدي لبعض التشكيك في مفاهيم بورديو. نندهش بشكل خاص من تحليله لنسخة من النظرة العامة للتحليل الذاتي الذي أشار إليه كلود دوبار. وبالنظر إلى أن هذه الشروح لـ«الخاص» الذي يعتبر تمظهرها مزاجيا. ومن هنا، جاءت الهجومات المنهجية والمتكررة على بورديو وجماعته نظرا لخوضهم في حقل أخلاقي (ص:٩٣). إن تحليل جولي الموجز يبدو إشكاليا لسببين على الأقل؛ أولاً: إذا كانت مادة البحث تجريبية، فإن آثارها قليلة وهزيلة لكي يتمكن الباحث من استخلاص الاستنتاج التالي: كان دوبار يشعر بالغيرة. ولكن من المؤسف أيضا أن جولي، الذي يشيد في كتابه بموضوعية علم الاجتماع، يستعير حججه بشأن هذه النقطة من سجل التحليل النفسي أساسا. ويمكن القول إن هذه واحدة من الأفكار القليلة في الكتاب، لحسن الحظ، التي لا يقنع فيها جولي قارئه. وفي الجزء الثاني -وهو بعنوان «نقد قارئ»، وهو في الوقت نفسه المحور الذي يعتمد عليه الكتاب، ويحدد أصوله المتمثلة في الإجابة عن المناقشة التي قادها فابيان حول مفاهيم بورديو: مفهوم الحقل، الهابيتيس، رأس المال الرمزي، رأس المال الثقلي، رأس المال الاجتماعي، مفهوم الإستراتيجية، التمييز، العنف الرمزي، الانعكاس، إعادة الإنتاج، الأهلية

واليوم. يستحق كتاب مارك جولي، نظراً لجديته، الاهتمام والمتابعة وإعادة القراءة لاستنباط نتائجه المهمة. كما أن دراسته علمية حقيقية، خصوصا أن المؤلف يعتبر دراسته مشروع كتاب منصف «لبورديو ونوع علم الاجتماع الذي حاول ترسيخه» (ص:٩). ولبرهنة تجريبية تدعم هذا التصور، يشرع جولي في «استدعاء المبادئ والقيم الأساسية لمهنة علم الاجتماع» (ص:٢٢)، لدرجة أن عنوان «من أجل بورديو» كان يمكن أن يكون، حسب تصريح جولي، بعنوان «من أجل علم الاجتماع». لشرح نجاح بيير بورديو والبنوية البطولية مع «بعض النخب الثقافية الفرنسية» (ص:١٨)، يبدأ جولي بتحليل «المصادر الفكرية» (ص:٢٥) في سوسيولوجيا بورديو. التي يعتبرها أفكارا من منظور حقل الاحتمالات التي تهيكل دائما بحسب نظام فكري، من الأصول المعرفية المترابطة، النظرية والعملية لبرنامج الأبحاث لدى بورديو ومن حيث ظروف ظهورها الاجتماعية. وتبدأ من مواقف بورديو وأولئك الذين تعاون معهم، جنبا إلى جنب أو الذين خلقوا ضده جهات معارضة. ثم يتتبع جذورها في المواقف والعادات التي تكمن وراء كل منهم. يقترح جولي في «فهم بورديو» وهو (عنوان الجزء الأول) دراسة أرشيف بورديو الضخم، الذي عثر عليه في مؤسسات خاصة أو عمومية، وقد مكنت سعة الاطلاع المعري المؤلف من إنجاز تحليل شمولي لقضايا الفكر الثقلي والعلمي في فرنسا ولفترة ما بعد الحرب.

ومع ذلك، فإن عمله لا يزال غير مفهوم بشكل جيد، خاصة في فرنسا؛ حيث يكون بشكل منتظم موضوع خلافات فكرية جادة أو أيديولوجية. ولإعادة الاعتبار لمنجزه الكامل، وتنوير النقاشات وتعميقها حول هذا المفكر الفذ، يقدم مارك جولي في كتابه الصادر حديثا «من أجل بورديو» عالم بورديو النظري والسجالي على ثلاث مراحل. يبين أولاً كيف أن بورديو -ومنذ بداية الستينيات من القرن العشرين- منح نفسه الوسائل المنهجية والتجريبية لتأسيس التقليد السوسيولوجي الأوروبي نظريا مع ضمان حصول علماء الاجتماع على روح علمية مناسبة. ثم في المرحلة الثانية ينتقل المؤلف إلى تفسير قوة الإطار المفاهيمي لـ«بورديو». وعلى ضوء الخصائص التاريخية والمعرفية في علم الاجتماع يضح بورديو دماء جديدة في العلوم الاجتماعية بامتياز، جاعلا منه «علم العلوم» ومصنوفة جديدة للإنسانية. وأخيرا في المرحلة الثالثة، يدرس المقاومة النظرية والسياسية التي أثارها باستمرار نهج بورديو العلمي. وبناء عليه، فإن العمل يستند إلى مصادر غير منشورة ويقترح في الوقت نفسه مقدمة أصلية للنظرية الاجتماعية لبيير بورديو وتحليلا لا تنازل فيه لتطوير العلوم الاجتماعية الفرنسية منذ الثمانينيات إلى لحظة رحيل بيير بورديو. لا نستطيع إحصاء الكتب المختصة لعلم الاجتماع عند بيير بورديو، أو تلك التي حاولت من الكتاب، بدرجات متفاوتة، تحديد موقفه من علم الاجتماع في إطار مجال العلوم الاجتماعية عامة بين الأمس



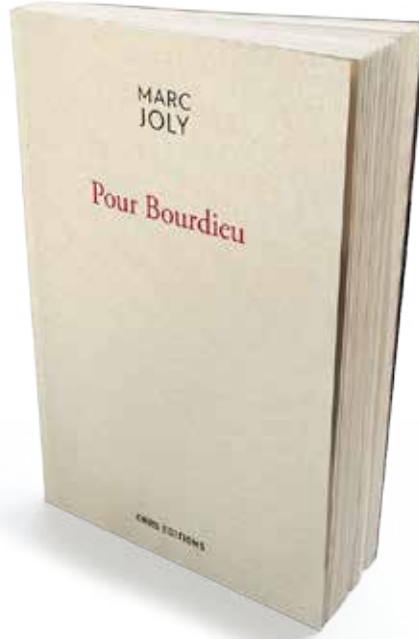
من الاعتراض الموضوعي على انتقاداتهم. وهنا يصرح المؤلف وإن كان بشكل محتشم: بالنسبة لبورديو، كما يقول، ما يميزه هو «جانبه» الملتزم، وظهوره ببيانات للرأي العام (٣١٢).

قارئ كتاب جولي يشعر بأنه متضيق في كثير من الأحيان لأنه يخوض بالفعل نقاشا فكريا متوترا بين أخلاقيات التمثيل والميل إلى النقد الطوعي. ولكن مع ذلك، يبقى الكتاب حقيقة تحليلا صادقا، ودقيقا، ومنتظما، تدعمه ترسانة من الملاحظات المثيرة للإعجاب. كتاب «من أجل بورديو» ليس مقنعا فقط، ولكنه مفيد بشكل خاص لعلم الاجتماع الرصين والمتفاعل مع الظواهر الاجتماعية المهيمنة والمهينة للإنسان. لهذا يستحق كتاب جولي دراسات متعددة بل أكثر من ذلك بكثير: فالاهتمام الكبير ببورديو يستهدف السؤال بشكل غير مباشر للقارئ عن معنى الميراث، هذا الأرشيف السيوسولوجي البوردويوي الذي خلفه عالم اجتماع لا يهادن ولا يساوم. ومن الواضح أن القارئ سينزعج من حضور عدد كبير من الانتقادات والاعتراضات لدى مجموعة من الباحثين على دراسات بورديو، المعارضة التي يشتهر بها أن تكون مواقف أيديولوجية مكرسة من طرف مواقع معارضة لمواقف بورديو وتأثيرها الثقافى. وفي السياق عينه يشير جولي أيضا إلى أن فابيانى قد أدرك الأمر ووضع بعين الاعتبار: لو أن بورديو اتخذ وضعية وموقفا جماعيا، وابتعد عن انتقاد النظريات الكبرى والأنظمة المهيمنة، ثم لو أن كتاباته انبثقت نظرياته من إطار مؤسسي مهان ومتكيف مع النظام السائد لما توجهت إليه كل هذه الانتقادات.

كتاب جولي يقتحم كل ما يكشف عن ذلك، لأنه يحدد موقع بورديو بين معارضيهِ ومناصريهِ، لكن ما زاد تحليل جولي عمقا واثراء ما اعتمد عليه من أفكار لعلماء اجتماع عاصروا بورديو وواكبوا منجزه ونشاطه، مما مكن المؤلف من عقد مقارنات واستخلاص استنتاجات تهم تطوير العلوم الاجتماعية الفرنسية والعالمية.

- الكتاب: «من أجل بورديو».
- المؤلف: مارك جولي.
- الناشر: منشورات Cnrs فرنسا، ٢٠١٨م.
- عدد الصفحات: ٣٠٠ صفحة.

* كاتب مغربي



في المجال الثقافى، لكنهما يتعارضان مع علم الاجتماع، الذي هو أقل حرية وأكثر انتقادا للنظام الاجتماعي. إنه القادر على استيعاب وتفسير شروط بنائه. واستنادا إلى هذه المنطقة المثيرة للجدل، يقودنا جولي إلى تسليط الضوء بمهارة على بعض تناقضات النظام المعرفى. خاصة بالنسبة لفابيانى، فإن «مهنة عالم الاجتماع» مطبوعة بروح دوركهايم الحاضر باستمرار. وأخيرا، يناقش جولي غائيات علم الاجتماع ويعتبرها في منتهى الأيديولوجية؛ وبالتالي فنتائجها تكون فقيرة علمياً، وهي تنتمي في الغالب إلى فلسفة العلوم الاجتماعية» (ص: ٢٨١) التي يمارسها الفلاسفة كل من برونو كارسينتي، الذي يبحث عن مركز مهيمن، لكنه يخفق في تحقيق ذلك.

ولأن جولي يجعل من كتاب فابيانى عن بورديو مرآة عاكسة للأفكار والنتائج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار المحددات النظرية، المعرفية والمؤسسية التي سمحت لكتاب فابيانى أن يجد استقبالا جيدا من طرف «بعض النخب الثقافية الفرنسية»، كما برهن على ذلك جولي. وقد مكنت دراسته للأسباب التي دفعت الباحثين إلى استهداف بورديو بالنقد والمضايقات، من طرف لوك بولتانسكي، ورنار لاهير وسيريل يميو، باول فياين... وغيرهم كثير. ورغم تميز هؤلاء الباحثين في دراساتهم ومناقشاتهم بالجدية، إلا أنهم في مواجهتهم لفكر بورديو حملوها لهجة هدامة في كثير من الأحيان. ويعتبر جولي أن عالم الاجتماع الماهر في التفكيك الدقيق لبير بورديو مثل فابيانى، لن يمنعه سخطه من بعض الزملاء أحيانا

وهنا يذكر جولي بالتكوين والفكر، النظري والعملي، في الوقت نفسه الذي يجعل من بيير بورديو عالم اجتماع رائدا. وقد انطلق جولي من العمل الدقيق والمنهجي لفابيانى الذي استنبطه جولي - من قراءاته، وتحقيقاته. يرجع جولي في كتابه إلى الالتزامات المتعلقة بالكائن بقدر ما تتعلق بالتقليد المنهجي الذي يناسب مثل هذا المشروع. إن القائمة التي توجه إليها الكتاب والأعمال التي تجنبها فابيانى بعناية مذهلة، وأكثر من ذلك، إذا كان أحد يرغب، كما جاء في كتاب فابيانى، في إجراء تحليل دقيق للرجل ومفاهيمه. «لن نكرها بما فيه الكفاية: حول بورديو، كما حول أي شخص آخر، يمكننا أن نقول أشياء كثيرة، ويمكننا أن نلقي بعض الضوء... كل ما هو مطلوب هو المضي قدما بطريقة منهجية، لجمع، وترتيب وتصنيف أكبر قدر ممكن من الشهادات والمعلومات» (ص: ١١٢-١١٣). هذه الطريقة هي التي تسمح لجولي بإبراز أن بورديو لم يكن بنيويا ولا بطولياً، وذلك يمكن استعادته من أصل مفاهيمه. علاوة على ذلك، بالنسبة لبورديو: فالحقل هو ثمرة تجريد للواقع، وأداة لنمذجة العالم، وحتى مسألة اختفائه فهي خرقاء؛ فالطبيعية ليست مرادفاً للتنشئة الاجتماعية، ولكنها تشير إلى دمج أنماط التفكير والعمل ووضعها موضع التنفيذ، هذه الأنماط لا يمكن فهمها إلا نتيجة لسلطات محددة. وللوصول إلى نظرية اجتماعية متكاملة ومناقشة جادة لما يسمى انتشارا شاملا لمفهوم رأس المال يتطلب التسلسل بالبحوث المنجزة حول هذه القضية. وعلى ضوء عمل جولي، من الواضح أن النظرية ليست منطقية إذا كانت تعمل بشكل جدلي مع ممارسات البحث. وهنا يبرز الجانب التجريبي ضد قارئ فابيانى ليجعل فحص الحقائق، وعلم الاجتماع كله الذي يلتزم به جولي يقوم بإجراء «نقد العقل السكولاستيكي»، مُذكراً بأن هذا العلم يسمح بفهم الظواهر؛ وبذلك ينبه إلى أن «الأيديولوجية المهنية للمثقفين» ممنوعة على الفلاسفة.

خصّص المؤلف الجزء الأخير لدراسة الوضع المعرفى لعلم الاجتماع، ومن ذلك «الطموح الاجتماعي» (عنوان الجزء الثالث) الذي كرسه خصيصا لكشف بعض الأسباب التي اهتمت مرارا وتكرارا مشروع بورديو السوسولوجي بالاختزالية. وهنا يسعى جولي جاهدا للإمسك بالعلوم الاجتماعية كحقل للصراع بين التاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع. في هذا المجال، يعتبر المؤلف الفلسفة والتاريخ حليفتين موضوعيين



«عن اللياقة السياسية» لخبرن باكر وخيرت يان خيلينج

سعيد الجبري *

اللياقة السياسية أو اللياقة الأدبية في الخطاب السياسي مفهوم دالّ على تجنب اللغة أو السلوكيات اللغوية التي يمكن اعتبارها مسيئة أو تمييزية ضد بعض الفئات المصنفة على أنها محرومة أو مهتمشة ولاسيما الأقليات. ويشيع استعمال المفهوم في سياق النقاش حول قضايا تتسم عادة، بالحساسية كالإسلام، والهجرة، وعبودية الماضي، و"Zwarte Piet" المساعد الأسود للقديس سنتركلاس في مهرجان Sinterklaas الذي يتم الاحتفال به سنوياً، في كل من هولندا وبلجيكا، وفي بعض المستعمرات الهولندية السابقة. في هذا السياق المتصل بالمفاهيم الإشكالية المثيرة للجدل يأتي كتاب "عن اللياقة السياسية" للهولنديين: خبرن باكر "أستاذ الفلسفة بجامعة لاهاي للعلوم التطبيقية والباحث في مجال الأخلاقيات والسلام" وخيرت يان خيلينج "الباحث في الموسوعة القانونية بجامعة ليدن"، مقترحاً مقارنة تأملية حول هذه الظاهرة التي يبدو أنها تؤكد نفسها بشكل متزايد حالياً، فيعرضان مفهومها فلسفياً وتاريخياً، ويتعمقان في مناقشة القضايا الحالية ذات الصلة، في أوروبا وأمريكا عامة، وهولندا خاصة. ويؤسس الباحثان مقاربتهم على أفكار الفيلسوفة الألمانية حنا أرندت في سياق الخلفية الأخلاقية لتطور المفهوم، ويريان أن اللياقة السياسية - بالأحرى الصواب السياسي - ليست بريئة، فهي تهدد حرية التعبير، وتؤدي إلى الرقابة الذاتية، وقد تعرض السلم الاجتماعي للخطر.

رواية بيضاء وعلمانية وتقدمية مهيمنة في المؤسسات التعليمية. ويبدو أنه من الصعب، أيضاً، إثبات ما إذا كان المعلمون يشعرون بالحرية في التعبير عن آرائهم. إن هناك خطأ ما.

في تسعينيات القرن الماضي كان «الصواب السياسي» معادلاً لخوف المسؤولين من إلحاق الأذى بالأقليات، إلا أنه الآن بسبب الأخلاق التقدمية المتفجرة وسياسات الهوية، التي انتقلت من أمريكا فقد تحولت هولندا من ثقافة تقدمية مناهضة للسلطوية إلى جو يبدو فيه تقلص الفكر السياسي، - حد وصف حنا أرندت - وهو يعكس تفكير المرء في وجهات النظر الأخرى، والعقلية الموسعة، والكثير من المشاركة المنظرية، وبالتالي الوصول إلى حكم مدروس جيداً.

ومن جهة أخرى فإن للإنترنت تأثيراً كبيراً في المجتمع، إذ يعد بالكثير من الحرية، وإمكانات سياسية مجانية كبيرة، لكن، على العكس، ففي الممارسة العملية هناك المزيد من السيطرة السلوكية، فقد أصبح الإنترنت في أيدي ذوي الشركات الرأسمالية في وادي السيليكون بشكل متزايد، وهم يريدون بقاء سيطرتهم على المحتوى؛ لأنهم لا يريدون أن يكونوا مسؤولين عن المعلومات غير الصحيحة أو التحريض على الكراهية أو انتشار الدعاية الإرهابية. إلا إن التعددية المطلقة للآراء السياسية على شبكة الإنترنت قد تحققت، ولكن ليس بعد بما يتوافق مع «عقلية أرندت الموسعة».

ويرتبط الصواب السياسي بتغيير وجهات نظر القيمة، فتاريخ هولندا مع الصواب السياسي مرتبط بأيدولوجية تقدمية، نشأت حول التسامح والتعددية

والجريمة والعنف. ولم يغفل المؤلفان في هذا النسق أيضاً الانحراف إلى اليمين باعتباره أثراً للتسامح القسري، وما يتم من استقطاب تدريجي (= الدوي في كولونيا الألمانية)، وكيف تمت تغذية رهاب الأجانب بالصمت، فضلاً عن دور وسائل الإعلام المنحازة. أما الفصل السادس الختامي فهو خلاصة نتائج ما توصل إليه الباحثان، مرفقة بعدد من التوصيات المحددة للتعامل مع هذه الرغبة في الصواب السياسي بطريقة مفتوحة، ويتضمن الفصل أيضاً قضايا حول اللياقة السياسية أسسا النظر إليها على أفكار حنا أرندت حول القيم الليبرالية وتحسين الأداء السياسي، إلى جانب تقديم حافز للتغيير الاجتماعي.

يشخص مفهوم اللياقة السياسية في المناقشات العامة بين النخب السياسية والمواطن الغاضب الذي قد يكون على صواب سياسي في العديد من الموضوعات الحساسة. لكن ماذا يعني المفهوم بالفعل؟ وفقاً للباحثين، من الضروري فهم طبيعة اللياقة السياسية بشكل أفضل. ذلك أن المعنى يتم تحريكه من خلال قضايا اليوم، ولكن إذا فهمت هذه الظاهرة بشكل أفضل ومنظور أوسع، فيمكن تحديد ما إذا كانت اللياقة السياسية تمثل خطراً، بالفعل، على التفكير الحر. ففي ما يتعلق بقضايا مثل التطرف والهجرة والمجتمع المتعدد الثقافات والتوترات الاجتماعية، فإن طلاب الجامعات في بعض الأحيان يجدون صعوبة في التعبير عن أنفسهم ضمن مجموعة كبيرة. وهذا ينطبق على الطلاب الذين ينتمون إلى أقليات عرقية، ولكن أيضاً على الطلاب الذين هم على يمين الوسط. في الحالة الأخيرة لأنهم يتعاملون مع

يتألف الكتاب من ستة فصول رئيسية، مسبقة بتقديم كتبه السياسي والبرلماني الهولندي السابق بوريس فان دير هام، ومتبوعة بكلمة ختامية للمحامي والفيلسوف الهولندي وأستاذ القانون بجامعة ليدن بول كليثور. وقد جعل الفصل الأول مدخلاً يضيء معنى اللياقة السياسية، من حيث هو مفهوم مثير للجدل، في الواقع السياسي وعلى شبكة الإنترنت، وكيف يبدو في نظر مؤيديه ومعارضيه. فيما كان الفصل الثاني مداراً للنظر إلى البيئة الخصبة لشيوع اللياقة السياسية في الوسطين الأوروبي والأمريكي، ولاسيما موضوع سياسة الهوية. وسلط الضوء في الفصل الثالث على ضجة هناك مئارها كيفية ستحواذ اللياقة السياسية على الجدل الهولندي، في العلوم السياسية، من خلال «تسمية» المشاكل، و«الصواب الشعبي»، والنقاش حول الإسلام ومساره، والتنوع والجنس.

وركز في الفصل الرابع على ما وُصف بالفضيحة الأخلاقية للياقة السياسية، من زوايا الصدق والنزاهة والقدرة على التعبير عن الرأي، والفضيلة والأخلاق، والتنافس بين الخطابة الفارغة والحقيقة العليا، والمصادقية واللياقة السياسية في المجتمع المفتوح، والحاجة إلى التفكير الحر. وحُصص الفصل الخامس للآثار الاجتماعية للياقة السياسية، من حيث تكيف الذات مع السلوك العام والآراء السائدة في مجموعة معينة بهدف قبولها، وما تتعرض له من ضغوط، في سياق الخوف من الاتهام بالعنصرية، أو رهاب الإسلام «الإسلاموفوبيا»، أو الحرية العلمية، أو التطرف والإرهاب، أو الرقابة الذاتية في ثلاثية الثقافة



ألا تُروّج المحرمات الاجتماعية باعتبارها حقائق مطلقة. لكن ألا يرتكب الباحثان الخطأ نفسه إذ يعدّان الصواب السياسي خطراً، فيقعّان في الأخطاء نفسها عندما ينتقدان الخطأ السياسي؟ المسألة جدلية، وفي جدليتها تتجلى الأفكار المثارة للجدل أساساً. لكن هل كل نقاش أخلاقي تعبيرٌ عن الصواب السياسي؟ وإن تكن اللياقة السياسية هي الداء ونموذج ترامب السياسي هو البلسم، فثمة تساؤل يشخص، بالضرورة، عما هو الأسوأ. أ لم تصبح اللياقة السياسية أسوأ الآن، بعد الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١) واغتيال السياسي وعالم الاجتماع الهولندي بيم فورتوين (٢٠٠٢) العدو اللدود للهجرة إلى هولندا، مؤلف كتاب «ضد أسلمة ثقافتنا»، الذي كان يعد من أبرز السياسيين الشعبويين اليمينيين؟ ألا يمكنك - تيمناً بترامب - قول أبشع الأشياء الآن عن المسلمين أو اللاجئيين أو السود؟ أو لم ير الأسترالي منفذ مذبحه المسجدين في نيوزيلندا (مارس ٢٠١٩) في ترامب رمزاً لهوية البيض، وليس مجرد زعيم سياسي؟ في جدلية المفهوم هنا يمكن فهم ما توصف به «اللياقة السياسية» لدى منتقديها من قبيل النفاق السياسي الذي يجاور الديماغوجية والانتهازية والوصولية، كما يمكن فهم وصفه بالشمولية - بحسب الفيلسوفة البنيوية جوليا كريستيفا - أو الماركسية الثقافية كما يرى بعض المحافظين بأنها تقويض ماركسي للقيم الغربية، أو أنها نظام لمعاينة المعارضة يستدعي إلى الذاكرة محاكم التفتيش - وفقاً للسياسي والمفكر الأمريكي باتريك بوكانن مؤلف كتاب «موت الغرب» - فالسياسيون، اتساقاً مع اللياقة السياسية، يقدمون خطاباً لا يعبر عن حقيقة توجهاتهم الفكرية، وينتقون عباراتهم وكلماتهم بعناية فائقة، تتماشى مع الرأي العام، ويقولون ما لا يعتقدونه في الواقع، أو عكسه أحياناً. لكن، باختصار، هذا كتاب لكل من يريد أن يفهم الأجناس الأساسية والخطيرة، وهو بشكل خاص لأولئك الذين يدعون إلى مزيد من اللياقة السياسية.

الكتاب: عن اللياقة السياسية

المؤلفان: خربن باكر و خيرت يان خيلينج

لغة الكتاب: الهولندية

دار النشر: يوم، أمستردام

سنة النشر: ٢٠١٨

عدد الصفحات: ٢٧٦ صفحة

* باحث زائر في معهد هيغنز

للتاريخ الهولندي



احتكار الحقيقة الواقعية إلى قراءة «استبدادية» للوقائع، لكن القبول (غير الناقد) بالحقائق المؤكدة بالفعل أمر خطير أيضاً، ويرشح تدهوراً سياسياً، كما حدث في زمن النازية، فالأفكار بحد ذاتها ليست خطيرة، وإنما القدرة الذهنية الضعيفة للناس، ونتيجة لذلك فإنهم يبدون مقاومة ضعيفة جداً لهذه الأفكار ولا يحللون الآراء التعددية اجتماعياً.

ويختتم الباحثان الكتاب بملاحظة أن لا وجود لشيء أكثر أهمية من التفكير الضروي: التفكير الحر باعتباره شرطاً لعالم مستقيم أخلاقياً، فحرية التعبير ليست ترخيصاً للفرد ليقول أي شيء يستلزم مسؤولية. لكنهما يعارضان كراهية الأجانب كحماية للذوق السليم أو لحماية المثالية الصالحة ضد الأشخاص غير المعقولين، ويجادلان حول الحرية الأكاديمية المطلقة، فكل أشكال الرقابة (الذاتية) في وسائل الإعلام غير مرغوبة ويجب توخي الحرص على عدم جعل المحرمات من الحقائق الأخلاقية المطلقة وغير المتغيرة، الأمر الذي يقتضي أخلاقاً ذات مزايا نوعية معززة ثقافياً. وما يزيد الأمر تعقيداً هو حقيقة أن التعامل هنا مع مفهوم متغير، فما يمكن أن يقال اليوم قد لا يكون كذلك غداً، وما كان مسيئاً بالأمس يمكن أن يكون لغة شائعة ومقبولة غداً. الكتاب بمجملة صيحة عالية يطلقها خربن باكر وخيرت خيلينج؛ لمراقبة مجتمعهما الحر المفتوح أكثر من أي وقت مضى. وهو مجتمع لا يوجد فيه مجال للرقابة، حيث يقع على عاتق الجميع واجب أساسي في التفكير الناقد، وحيث يجب على كل شخص أيضاً محاولة النظر إلى الموضوع من وجهة نظر مختلفة، وحيث يجب أن تعرف السياسة أو الجامعة مكانها ودورها، وحيث يكون التنكر المحترم شيئاً مختلفاً تماماً، وحيث ينبغي

الثقافية، فالإسلام، على سبيل المثال، محدد في الوضع الهولندي. وغالباً ما تهدف المناقشات إلى حظر اللغة المسيئة أو أشكال التعبير الثقافي، ما يخلق فجوة في النقاش حول الإسلام في الطريقة التي يفكر بها الناس تجاهه، وطريقة تفكيرهم في المجتمع، وتؤدي سياسة الهوية، على الطريقة الأمريكية، إلى صدام أيديولوجي بين حركة العدالة الاجتماعية التي تريد التخلص من الخطيئة الأصلية الغربية، والاستجابة المتطابقة التي تختار مساراً محافظاً جديداً.

إن الحديث عن اللياقة السياسية (أو الصوابية) ليس محايداً، ومن ثم لا يمكن تحديده بموضوعية. فإن هناك مبدئين يضبطان التحديد، وينبغي التمييز بينهما: الأول: الصواب السياسي العقائدي الذي يعني إرادة تصحيح المجتمع أخلاقياً وفق قناعة مقدسة. أي أن المعنى العقائدي لا يقبل المساومة، فعلى سبيل المثال، يجب أن تُمحى التعبيرات الاستعمارية لأنها خاطئة. في مثل هذه الأمور، يشير المفهوم إلى إنشاء محرمات جديدة، أو الاضطرار، أحياناً، إلى إنشائها، لجعل المجتمع أفضل معنوياً. أما المبدأ الآخر فهو الصواب السياسي المطابق، المحفوف بالخوف وسلوك القطيع، فالناس يتأقلمون لأنهم لا يريدون لمس وتر حساس. وهذا شائع للغاية ولكن يصعب قياسه.

وتكون المصالح الجماعية مع اللياقة السياسية على المحك، وفقاً للباحثين، فالهدف منها هو إسكات الرأي «الخاطئ». إنها في الأساس أيديولوجية وأخلاقية، وتقسّم العالم إلى أعداء وضحايا. وتبدو في أحد أشكالها التزاماً يكون الهدف منه هو التكيف (غير النقدي) مع الاعتقاد السائد، وإسكات الرأي الخاطئ، وتكون اللغة وسيلته المثلى إذ يقول الناس ما يجب أن يقولوه، بدلاً من إبداء آرائهم كما هي.

ويرى الباحثان أن الخجل والشعور بالذنب، في ما يتعلق بالهوية الغربية البيضاء، هو أرض خصبة لمقاومة الصواب السياسي، فضلاً عن الأخلاق التقدمية البعيدة المدى للمؤسسة السياسية في ما يتعلق بـ «قضية التعددية الثقافية». وتحت تأثير سياسات الهوية، يشير الصواب السياسي بشكل أساسي إلى جوانب معينة يشكل فيها عدم المساواة الاجتماعية أو الثقافية نفسه. ويقتبس الباحثان من مقال الفيلسوف الفرنسي باسكال بروكنر «طغيان التوبة، مقال عن الماسوشية الأوروبية»: «الغرب هو الأسوأ»، وهو رسالة العديد من المثقفين، تعبيراً عن كراهية ذاتية ذات صفة نفاقية. ويريان أيضاً أن فكرة الحقيقة الكونية الواحدة غير مناسبة للاستخدام في السياسة، فالحقائق الأبدية غير القابلة للتغيير ليست موجودة في المجال العام. ويمكن أن يؤدي



«سيناريوهات في الساحة الإسرائيلية الفلسطينية»

لأودي ديكل وكوبي ميخال

أميرة سامي *

يأتي كتاب "سيناريوهات البحث في الساحة الإسرائيلية الفلسطينية: التحديات الإستراتيجية الممكنة والاستجابات المحتملة" لفحص ستة سيناريوهات مُحتملة في ساحة الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، في سياق الجمود السياسي، ألا وهو عدم إحراز تقدم في العملية السياسية نحو تسوية الدولتين، والآثار والتهديدات والتحديات الإستراتيجية؛ انطلاقاً من هذه السيناريوهات لإسرائيل؛ في محاولة لتقييم الآثار والتحديات المُحتملة التي يفرضها كل سيناريو على التنفيذ المستقبلي للحل السياسي بين إسرائيل والفلسطينيين.

الأفكار الأخرى، وتساعد على تطوير رؤى جديدة قد تكون ذات قيمة لاتخاذ القرار في المستقبل. الشروط الأساسية للسلطة الفلسطينية، والتي تم فحص سيناريوهاتها - سلطة عاملة ومتعاونة مع إسرائيل، سلطة معادية لإسرائيل، سلطة فاشلة واختلال وظيفي- قد تتطور من العمليات الداخلية في الساحة الفلسطينية؛ وذلك استجابة للعلاقة بينها وبين إسرائيل، وكذلك تأثير العمليات الإقليمية. في ظل ظروف معينة، قد يكون هناك وضع أساسي آخر يكون فيه قطاع غزة كياناً مستقلاً منفصلاً عن الضفة الغربية والسلطة الفلسطينية. لا يتم تضمين هذا الوضع الأساسي في تحليل الحساسية للسيناريوهات. وفيما يتعلق بغزة في يناير ٢٠١٨، فإن المعهد أعد كتاباً حول التحدي المتمثل في الأزمة في قطاع غزة وسبل التعامل معها (أزمة قطاع غزة - استجابة لهذا التحدي، الذي حرره عنات كورتس، أودي ديكل، بينيديتا بيرتي، معهد دراسات الأمن القومي، تل أبيب، ٢٠١٨).

ويعتمد سيناريو قيام دولتين لشعبين على مساعدة الدول العربية البراجماتية للسلطة الفلسطينية للعمل بفعالية، وقدرة إسرائيل على الاندماج في الشرق الأوسط، مع دمج مصر والأردن وربما الدول العربية الأخرى في الترتيبات الأمنية، وكذلك تعزيز التعاون مع الكيان أو الدولة الفلسطينية على تحقيق التزاماتها الأمنية. يمكن تطبيق واقع الدولتين أولاً في الضفة الغربية؛ حيث يعتمد التنفيذ في غزة على الظروف المتغيرة والتحكم فيها.

دراسات الأمن القومي من أجل فحص التهديدات والتحديات الأمنية والإستراتيجية التي تواجه إسرائيل فيما يتعلق بسلسلة من السيناريوهات المحتملة في ساحة الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. ركزت الدراسة على عرض خصائص الاستجابة الإسرائيلية المحتملة للتحديات والتهديدات الكامنة في كل سيناريو، مع الأخذ بعين الاعتبار حدود الاستجابة والآثار المترتبة عليها.

وركّز المشروع على تحديد التهديدات الأمنية، وتحليلها وعرض الآثار، في ستة سيناريوهات مختلفة في الساحة الفلسطينية. لم يتم بحث إمكانية تعزيز العمليات أو الترتيبات السياسية، ولكن تم تحليل السيناريوهات فقط عندما تم دراسة جدواها واستقرارها وتداعياتها في ضوء الشروط الأساسية المختلفة في الساحة الفلسطينية، على الساحة الإقليمية وفي الساحة الدولية.

وكان فريق البحث على دراية بالديناميات بين كل من السيناريوهات الستة والحالات الأساسية، إضافة للعلاقة المعقدة فيما بينها، إضافة إلى جدوى السيناريوهات والأوضاع الأساسية المحتملة الأخرى.

كان من المستحيل الإحاطة بهم جميعاً، وتحليل كل تطور ممكن. ومع ذلك، فإن السيناريوهات التي تم فحصها تعكس مجموعة واسعة من الاحتمالات، دون وضع الكثير من العبء على القارئ وصانعي القرار. وتؤكد الدراسة صحة بعض الأفكار التي تم أخذها في الاعتبار قبل البحث، أو إضعاف أو دحض

تتضمن هذه الدراسة ثلاثة أهداف؛ على النحو التالي:

- ١- رسم خرائط وتحليل التحديات الإستراتيجية لإسرائيل في ساحة الصراع الفلسطيني، وتناول ستة سيناريوهات محتملة تُشكل المواجهة بين بدائل لإسرائيل والأوضاع الأساسية المحتملة في الساحة الفلسطينية وعلى الساحتين الإقليمية والدولية.
- ٢- فحص الاستجابات السياسية-الأمنية الإسرائيلية للسيناريوهات وآثارها.
- ٣- عرض أهمية التحديات وطرق التعامل معها حول جدوى تحقيق حل الدولتين.

تضمن المشروع عدة ورش تمّت فيها صياغة منهجية البحث؛ تم اختيار السيناريوهات التمثيلية للاختبار؛ كما تم تخطيط التهديدات المختلفة وفحص استجابات الأمن وفقاً لذلك. وإضافة إلى ذلك، أجريت العديد من عمليات المحاكاة لدراسة الآثار المترتبة على السيناريوهات، قدّم فريق البحث نتائج التحليل والأفكار لفريق من الخبراء الخارجيين؛ بما في ذلك أولئك الذين يعملون في نظام الأمن السياسي للتعليق. كما تم عرض رؤى من الدراسة على المسؤولين الفلسطينيين، لتلقي ردود الفعل ودراسة جدوى التنفيذ.

ركّزت الدراسة على عرض التحديات الإستراتيجية لإسرائيل في كل من السيناريوهات وفي خصائص الاستجابة الإسرائيلية المحتملة للتحديات. تعرض هذه الوثيقة نتائج البحوث التي أجريت في معهد



الطرفين؛ لأن الاستقرار أو التحسين مستحيل دون مراعاة لمصالح الطرف الآخر؛ لذلك لن يكون كافياً السعي إلى وضع نهاية مرغوبة، بل تمهيد الطريق لمسار يكون مقبولاً (حتى لو كان ذلك في صمت)، إذا لم يتفق عليه الطرفان.

٤- إن رحيل الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن الساحة السياسية الفلسطينية واستبداله بزعيم لا يتبنى مقاومة عباس المستمرة لاستخدام العنف، أو عدم وجود قيادة متفق عليها وانحدار في صراعات السيطرة، يمكن أن يؤدي إلى انهيار السلطة الفلسطينية. ونتيجة لذلك، فإن التهديدات الأمنية التي تواجه إسرائيل قد تزداد بشكل كبير، وفرص الرد العسكري الإسرائيلي الواسع على إعادة احتلال الضفة الغربية.

٥- هناك مقايضة بين مستوى أداء السلطة الفلسطينية وموقفها من إسرائيل، ودرجة حرية العمل في إسرائيل في أراضي السلطة من أجل إحباط التهديدات الأمنية.

٦- من المهم أن نرى وجود حالة سلام كعنصر من عناصر المفهوم الأمني ووعده، حتى إذا لم يكن من الممكن تحديد مساهمته المباشرة في هذا السياق.

٧- إن قطاع غزة مشكلة دون حل مثالي؛ وبالتالي فإن المنطقة -لا سيما سيطرة حماس أو عناصر متطرفة أخرى فيها- تعتبر مفسدة محتملة لأي تحرك نحو استقرار الساحة والتقدم نحو اتفاق. من أجل تخفيف الاتجاهات السلبية في قطاع غزة، هناك حاجة لجهد إقليمي ودولي لتحسين الحالة المدنية والبنية التحتية (جهد يسمى إعادة تأهيل قطاع غزة).

- الكتاب: «سيناريوهات في الساحة الإسرائيلية-الفلسطينية: التحديات الإستراتيجية والاستجابات الممكنة».

- المؤلف: أودي ديكل وكوبي ميخال.

- الناشر: معهد دراسات الأمن القومي بتل أبيب، ٢٠١٨، باللغة العبرية.

- عدد الصفحات: ٧٦ صفحة.

* أكاديمية مصرية



للسلطة الفلسطينية على أنه عامل تقييدي في هذا الصدد.

وتعلق أهمية كبيرة على الاتفاقات بين إسرائيل ومصر والأردن، والتي تدعم الخطوط العريضة للترتيبات (حتى لو لم يكن اتفاقاً دائماً في المرحلة الأولى)، وفي حالة الأردن، واستقرار المملكة. ولدول الشرق الأوسط البراجماتية الأهمية والمساهمة الممكنة لعزل الساحة الإسرائيلية الفلسطينية عن التأثيرات السلبية والمساعدة في بناء كيان فلسطيني فاعل. من المرجح أن تؤدي التحركات المنظمة بين إسرائيل والفلسطينيين، وليس بالضرورة إلى تسوية دائمة، إلى توسيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية الأخرى من المعسكر السني البراجماتي.

فيما يلي الأفكار السبعة الرئيسية في مجال الأمن والمستمدة من البحث المقدم في هذه الكتاب:

١- معظم أنواع التهديدات لأمن إسرائيل موجودة في جميع السيناريوهات، وبمختلف مستوياتها.

٢- مطلوب من إسرائيل بناء مجموعة متنوعة من القدرات التي توفر الحلول لمختلف السيناريوهات والمحافظة على كفاءتها. ومع ذلك، يجب أن يتم تفعيل القدرات بمزيج مختلف وكثافة ونطاق مختلف، اعتماداً على السيناريوهات والظروف الأساسية ودينامياتها وخصائص علاقاتها المتداخلة.

٣- لا توجد فرصة حقيقية للتحسين والاستقرار في الوضع الأمني عندما يتم فرض وضع على أحد

... إن تدابير فك الارتباط المنسقة أو المستقلة، سوف تمكن من الحفاظ على المصالح الحيوية لإسرائيل في مأزق في العملية السياسية، وسوف تنفي إمكانية استخدام الفلسطينيين حق النقض ضد وجود أو استمرار العملية السياسية نفسها وإمكانية التدهور في وضع الدولة الواحدة الذي سيضر بالمصالح الإسرائيلية الحيوية. سوف تسمح إجراءات الفصل الإسرائيلية بالعودة إلى المفاوضات من أجل حل الدولتين، لكن من ناحية أخرى، فإنها تفرض مخاطر؛ لأنها قد تضر بوضع السلطة الفلسطينية، وقد تفسرها على أنها تهدف لمواصلة الاحتلال بطرق أخرى. يمكن أن يكون هذا السيناريو بمثابة مرحلة انتقالية نحو حل الدولتين؛ وبالتالي يجب تأطيره، مع التأكيد على مبادئ التسوية الدائمة. سوف تزداد فرص نجاح السيناريو إذا كانت السلطة الفلسطينية مستقرة وتعمل. وفي هذه الحالة، من المهم الحفاظ على التمييز بين قطاع غزة والضفة الغربية حتى لا تقوى حماس وتسمح لها بالسيطرة على الضفة الغربية إلا في حالة المصالحة الحقيقية بين الجانبين؛ مما يؤدي لعودة السلطة الفلسطينية الكاملة للسيطرة على قطاع غزة وتفكيك الجهاز العسكري لحماس. وإخضاع آليات إدراج أمن السلطة، تحت مسؤوليتها الكاملة.

سينتج عن سيناريو الضم الواسع النطاق، والذي من شأنه أن يكون أكثر شمولاً، يعني الانتقال التدريجي إلى واقع دولة واحدة وإحباط إمكانية تحقيق حل الدولتين لشعبين.

باختصار، تتلاقى جميع السيناريوهات في نهايتين محتملتين-دولتين (السيادة الفلسطينية الكاملة، أو السيادة الفلسطينية المحدودة)، أو دولة واحدة (مع حقوق متساوية لجميع مواطنيها أو بدون حقوق متساوية). إن استمرار الوضع الحالي، وكذلك سيناريوهات الضم، يعني احتمالية عالية لواقع دولة واحدة، دون إعلان نوايا ودون توضيح المعاني.

وفي جميع السيناريوهات باستثناء سيناريو واحد، سيكون لإسرائيل مصلحة حيوية في وجود سلطة فلسطينية مسؤولة ومستقرة وعاملة يعمل معها التعاون الأمني على أساس المصالح المتداخلة ضد العنف، وسوف ينظر إلى تعزيز الخصائص السياسية



«الطريق الطويل نحو الديمقراطية في الهند» تأليف جماعي

علي الرواحي *

يأتي هذا العمل الجماعي بمناسبة استعداد الهند للانتخابات السابعة عشر والتي تحين في أبريل ومايو من عام ٢٠١٩م، والتي تجري فيها انتخابات "لوك سابها" باللغة الهندية أو بيت الشعب كما هو معروف؛ لأنه يعتبر البيت التحتي أو السفلي للهند أو للمجلس المكون من غرفتين أو من مجلسين تشريعيين، حيث تقام هذه الانتخابات على كل خمس سنوات. في هذا العمل والمكون من أربعة فصول و٢٧ بحثاً، شارك فيه الكثير من الشخصيات المختلفة من حيث التوجهات والخلفيات الدينية والعرقية والوظيفية، مزوداً بثلاثة ملاحق لا تقل أهمية عن فصول الكتاب وأبحاثه.

المدني وأنشطة المنظمات غير الربحية لا يمكنها الحديث باسم المواطنين لأنه لم يتم انتخابها. وبهذا المنطق فإن حتى المهاتما غاندي يعتبر محتالاً، ومخادعاً، فعندما تنفصل الانتخابات عن البنية المعقدة للسياسة الديمقراطية والمؤسسات، فهي تساند وبشكل يبدو بديهياً الاستبداد والشمولية؛ ففي حين أن الانتخابات تعتبر بهذا المعنى عائقاً، فإنها في المقابل يمكن اعتبارها بأن لديها قوة دفع للأمام في السياسة الهندية. فبفضلها برزت أسماء كثيرة، ومجموعات متنوعة في النظام السياسي، وبشكل خاص الفقراء والمهمشين. فبرغم شعور اللامبالاة تجاه المظاهرات وعدم تأثيرها في تداول السلطة العمومية، فإن المواطنين وجدوا أن صندوق التصويت طريق سهل للسلطة والتأثير السياسي؛ فعن طريق تمكين جمهور الناخبين من القيام بهذه العملية تصبح مصدر القوة الوحيد عندما يكون المواطنين منظمين بشكل جيد. الصوت الواحد من ضمن ملايين الأصوات المختلفة يبقى عاجزاً، وهو ما يجعل التنظيم ضرورياً لتحقيق النتائج المرجوة ومواصلة ثقة المواطنين في النظام السياسي.

ولأجل توضيح ذلك، فإن العودة إلى الماضي الكولونيالي للهند لفهم هذه العلاقة المتميزة بين القانون والسياسة تصبح ضرورية جداً، فالانتخابات المحلية حدثت في سياقات ومناخات مختلفة في بداية القرن التاسع عشر؛ فبداية القانون الشامل للانتخابات الهندية يعود إلى إصلاحات الاستعمار البريطاني في عام ١٩١٩م وما بعد ذلك، وذلك بالرغم من الصلاحيات البسيطة والمتواضعة، والتي ابتدأت تلعب دوراً مركزياً في إدارة وسياسة البلاد. ومنذ البداية قد ولدت في تناقضات، فمن الجهة الأولى رأت بريطانيا بأن الانتخابات وسيلة مهمة لتحريك أو غربة الوسطاء الذين يمتلكون القوة ويحكمون قبضتهم على البلاد بشكل كامل من خلالها، كرجال الدين، والطوائف، والتقسيمات الاثنية. بالإضافة لذلك فإن بريطانيا استخدمت الانتخابات وسيلة من وسائل حماية الدولة والسيطرة عليها، وذلك من خلال البدء في إنشاء هيكل قانوني للتصويت يتيح من خلاله تزويد الناخبين برؤية قانونية للانتخابات باعتبارها خياراً فردياً، تلك الرؤية التي أثرت على تأسيس تطور قانون الانتخابات في الهند.

وصفه بأنه مسودة للدستور، حيث أعلنت بأن كل مواطن يعيش في الأراضي الهندية له كل الحق في اتخاذ موقف من شؤون البلاد. في الجزء الأول من هذا العمل والمعنون بأفكار أساسية (ص ٣)، يتحدث بهيخو باربخ المنظر السياسي الهندي الشهير وعضو مجلس اللوردات البريطاني، عن جدلية الانتخابات، حيث يرى باربخ بأن الديمقراطية لها ثلاث مكونات أساسية: الانتخابات، والتداول العام، وحق التظاهر أو التجمع. فالكون الأول يشير إلى أن السلطة السياسية تُمارس أو تستخدم عن طريق الذين منحهم الشعب السلطة. في حين أن المكون الثاني يشير إلى أنها تمارس لغرض يخضع للنقاش العام بين وجهات نظر مختلفة. بينما الجانب الثالث يذهب إلى أن حق التظاهر العام هو الحصن المنيع ضد سوء استخدام السلطة السياسية بما يؤدي إلى إهمال القضايا الوطنية الهامة. ففي العقود القليلة الماضية واجه العاملان الأولان تراجعاً كبيراً، فالانتخابات البرلمانية لم تكن تداولية كما كانت، فهي تلتقي في المدى القصير مع نظيرتها الغربية، كما أنه يتم تعطيلها بشكل اعتيادي بشكل مستمر. في الجانب الآخر، فإن تنظيم الإرادة العامة والمتمثلة في المظاهرات والتي تطورت كثيراً خلال معاناة الاستقلال مما سمح لها بالتأكل، واستبدالها بشكل عرضي، غير منسق، وبتخطيط ضعيف، مما قاد إلى انفجارات غضبية؛ حيث بدا واضحاً أنه تم شراؤها في معظم الأوقات، أو تم تجاهلها أو قمعت بوحشية في معظم الأوقات، حيث كان أولئك المشاركون متورطين أو متهمين بالعنف أو بالزيف أو بتخطيط مشكوك فيه. ففي نتيجة كل ذلك، أصبحت الانتخابات إلى حد كبير، هي المحرك الأول والكبير للديمقراطية، فهي بهذا المعنى قد احتلت الحيز الأكبر للديمقراطية، وحملت العبء الأكبر عن الأشخاص الذين يرغبون في صياغة وتحديد مصيرهم.

في المقابل، فإن اختزال الديمقراطية إلى الانتخابات والانفعال الحصري والوحيد بها من الممكن أن يؤدي إلى عواقب مختلفة؛ فالسلطة الشرعية تعتبر في هذه الحالة بأن مصدرها الانتخابات وبأن الشخص أو الأشخاص المخولين للحديث إلى الناس هم فقط المنتخبون. مؤسسات المجتمع

من خلال فصول هذا العمل، نستطيع الاقتراب من نموذج ديمقراطي يمثل أكبر نسبة منتخبين في العالم حيث بلغ عدد المنتخبين في عام ٢٠١٤ ما يزيد عن ٨٣٤ مليون ناخب مما جعلها أكبر نسبة ناخبين في العالم متفوقة بذلك على الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، إذا أخذنا في الحسبان بأن عدد السكان يزيد عن مليار نسمة، كما يوضح لنا هذا العمل التداخل الكبير بين الثقافة الهندية المحلية والقوانين المستجدة في الحياة السياسية بشكل عام، وما رافق ذلك من تحديات هيكلية، وبنوية لا يمكن تجاهلها أو غض النظر عنها. كما يوضح أيضاً التجارب الديمقراطية المجاورة للهند والتي استفادت من التجربة الهندية في هذا المسار كما هو حال النيبال، وبوتان.

في تقديم هذا العمل يكتب برناب مخرجي رئيس الهند الثالث عشر، ووزير المالية الهندي السابق وعضو الحزب الحاكم فيها والذي يعتبر أول رئيس هندي من أصول بنغالية، يكتب عن هذه الانتخابات وأهميتها من حيث أنها جعلت الشعب الهندي يمتلك سيادة الجمهورية الديمقراطية والتي تضمن تقديم العدالة، والحرية، والمساواة لجميع المواطنين. فالديمقراطية - يقول مخرجي - بأنها ليست هدية بل هي ثقة مقدسة، فالدستور الهندي يحتوي على ٣٩٥ مادة، في حين أن اثني عشر ليست أدوات إدارية، أو وثائق قانونية، بل هي «ماجنا كارتا» تساعد على الانتقال السياسي والاقتصادي للبلاد. فهي - والكلام لمخرجي - تمثل الأمل، والطموح لما يزيد عن مليار نسمة في الجمهورية الهندية.

في مقدمة هذا العمل، يقول س.واي. قرشي والذي يشغل رئيس لجنة الانتخابات الهندية السابعة عشر، في توصيفه للديمقراطية الواقعية بأنها تلك التي تجعل المواطن يتحدث بحرية دون خوف، فهي تمنح المواطنين الحقوق المدنية والسياسية التي تمكنهم من محاسبة ناخبهم، فهي ربما لا تحقق المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين لكنها تساعد على البدء في العدالة، والمساواة، وتعيين حكومة جيدة. فهذه الانتخابات تعتبر جوهرية للعدالة، والحرية، وقيادة التنمية؛ فالانتخابات في الهند ليست جديدة بل تعود إلى عام ١٨٩٥م، والذي يعتبر المحاولة غير الرسمية الأولى لما يمكن



القانون، مما أتاح لبديدي ديفي بينداري أن تصل إلى رئاسة النيبال في عام ٢٠١٥م، كما تم إعادة انتخابها في انتخابات عام ٢٠١٨م. وبحسب شارما فإن اللجنة الانتخابية تدرك جيداً ضرورة أن تكون هناك نسبة منصوص عليها لمقاعد المرأة في الانتخابات.

لا تقتصر الاستفادة من تجربة الديمقراطية الهندية على النيبال، بل تعدت ذلك إلى مملكة بوتان سابقاً والتي تطورت إلى ملكية دستورية في عام ١٩٩٩م، حيث يوضح داشو كونزانج والذي شغل منصب رئيس لجنة الانتخابات في بوتان بين عامي ٢٠٠٨م، و٢٠١٣م، في مبحثه الاستفادة من التجربة الهندية والتي ساهمت في تأسيس لجنة الانتخابات، وسن القوانين والتشريعات بما يتناسب مع ثقافة المجتمع وطبيعة التحولات السياسية في هذا السياق. كما ساهمت أيضاً في جعل هذه الانتخابات تتسم بطابع حديث، من حيث الأدوات التقنية المستخدمة والأنظمة المعمول بها، وذلك بعد الزيارات المتكررة والتي ابتدأت في عام ٢٠٠٦م وما بعدها، والتي من خلالها دخلت في عصر سياسي جديد.

في القسم الثالث (ص ١٥٣)، من هذا العمل والعنون بالشعب ومنظوره تجاه الديمقراطية الهندية، تذهب المناقشات إلى طبيعة المجتمع المدني في الهند من وجهة نظر الناخبين، كما يوضح أيضاً الدور الذي لعبه المجتمع المدني في هذه العملية منذ فترة طويلة والتطورات التي لحقت الفضاء العام ودور مؤسسات المجتمع المدني في نجاح هذه العملية.

من جهة أخرى يتطرق هذا الجزء إلى نقطة تحول مهمة في مسار الانتخابات وهو مسار المرأة الهندية التي كافحت وصوتت برغبتها العميقة في تمكينها من أداء أدوار فاعلة في الساحة السياسية والتي ابتدأت في عام ١٩٠٠م، بعد مسيرة حافلة من أجل الحق في الاقتراع، حيث نص الدستور على هذا الحق بعد استقلال الهند عام ١٩٤٧م، وتحديداً في عام ١٩٥٠م. غير أنه قبل ذلك كانت هناك حركات اجتماعية تهدف لهذا الحق كما هو الحال في مدارس عام ١٩٢١م وغيرها من الحركات الاجتماعية اللاحقة في هذا الشأن، وهو ما انعكس بشكل كبير على انتخابات عام ٢٠١٤م حيث تجاوزت نسبة النساء المنتخبات نسبة الرجال في البلاد.

في ختام هذا العمل، تؤكد التجربة التاريخية للهند في مسيرتها الطويلة والحافلة نحو الديمقراطية بأنها واجهت الكثير من التحديات والمصاعب، وفي المقابل فإن لديها الكثير من الإنجازات الداخلية والخارجية.

الكتاب: «الطريق الطويل نحو الديمقراطية في الهند»

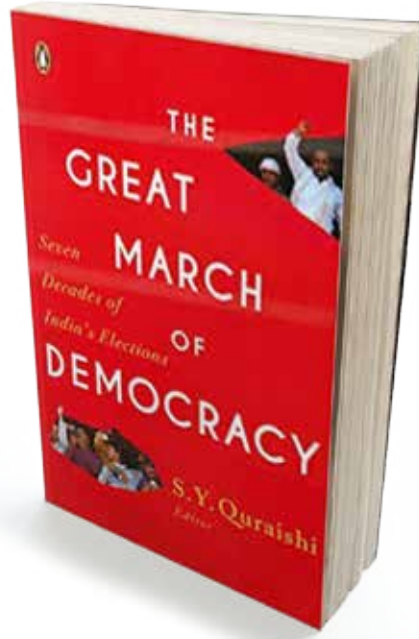
المؤلف: كتاب جماعي

الناشر: Penguin Viking، ٢٠١٩م

عدد الصفحات: ٣٢٠ صفحة

لغة الكتاب: الإنجليزية

* كاتب عماني



الديمقراطية في الهند مثل: النظام البرلماني، والنظام الفيدرالي، ومرونة تعديل الدستور، لا تعتبر عوائق فعلية للإرادة الشعبية الفعلية، لأنه لا توجد نقاط اعتراض من الممكن وضعها كعقبة أمام سياسة الرعاية الاجتماعية. علاوة على ذلك، نجد أن مستوى الانتهاكات قد تراجع في الفترات الأخيرة مقارنة مع السابق.

في القسم الثاني من هذا العمل والعنون برحلات مشاغبة أو صاخبة (ص ٧٩) وما بعدها، تتطرق إيلا شارما من لجنة الانتخابات النيبالية إلى بعض الدروس المتبادلة بين الانتخابات النيبالية والهندية، حيث ترى شارما أن هناك عوامل كثيرة: دينية، وثقافية، وتاريخية وغيرها تجعلهما تشتركان فيها، وهو الأمر الذي أثر على مستوى وقوة الانتخابات في البلدين. كما أن هذا التقارب يعود إلى تشابه التحديات والعوائق التي تقف في وجه قيم الحرية، والانتخابات العادلة، حيث أنتج هذا التقارب بين دول شرق آسيا مؤسسات مختلفة، منها: الجمعية التعاونية لمناطق شرق آسيا في عام ٢٠١٠م والتي تأسس منها منتدى إدارة الانتخابات في شرق آسيا، حيث شاركت لجنة الانتخابات في النيبال كمتدرب أو مراقب في الكثير من الانتخابات الهندية، مما أتاح لها المشاركة في أكبر انتخابات في العالم، والفرصة لمناقشة إشكاليات الإصلاح السياسي والتطبيقات الجيدة والممكنة في هذا المجال، كما استفادت النيبال أيضاً وبنسبة كبيرة من معهد الهند الدولي للديمقراطية وإدارة الانتخابات، الذي مكّنها من مشاركة السياسات العامة إلى العمليات الانتخابية والتنظيمية الاعتيادية.

فيما يتعلق بمشاركة النساء في الانتخابات، تشير شارما إلى أن نسبة النساء في النيبال تتجاوز الرجال بنسبة ٣٪ تقريباً، في حين المشاركة في الانتخابات تذهب إلى أن مشاركة النساء أقل من الرجال، وهذا يشير إلى عدم توفر وعي سياسي كاف لدى النساء في النيبال، وبالرغم من ذلك ينص الدستور على تخصيص مقاعد للنساء في البرلمان بحكم

فيما بعد عام ١٩٤٧م، عادت الانتخابات للكثير من العناصر والتميزات المختلفة، كالدين، والطائفة، والعرق، واللغة وغيرها من العناصر التي حددت الكثير من خيارات الناخبين وتوجهاتهم، ومع ذلك فإن القانون قد لعب دوراً كبيراً في تطور الدستور الهندي عن طريق عدم تمسكه بالخيارات القديمة للأشخاص والتي رأى الكثيرون بأنها تمثل عائقاً في هذا المجال. ذلك أن فكرة الحرية وتمحورها في الحياة الشخصية، كما أن فكرة الخيار الشخصي في الانتخابات أصبحت محمية بحكم القانون، حيث أصبحت في مركز السيادة الشعبية التي يجب الحفاظ عليها.

ولكن ما الذي يميز الانتخابات الهندية؟ بهذا السؤال يفتتح يوجندرا ياداف مبحثه وهو أكاديمي في جامعة دلهي وناشط سياسي، محاولاً الإجابة عن التحديات التي تواجهها هذه الانتخابات، مثل: هل نجح نظام التنافس الانتخابي في التعبير عن مطالبات، ورغبات واحتياجات الشعب الهندي؟ للإجابة عن هذا السؤال ينبغي الأخذ بعين الاعتبار المسافة الفاصلة بين الأفكار والمعايير من جهة، والواقع الثقافي الذي يتحكم في الكثير من الأشياء ومن ضمنها العملية الديمقراطية من الجهة الأخرى. يضمن هذا الواقع الثقالي جملة كبيرة من المحددات، من أهمها: نوعية ومستويات القيادات السياسية، وطبيعة الأحزاب السياسية، وطبيعة المنافسة الحزبية في مقابل الاعتقادات الشعبية والمواقف والقيم المختلفة. إذا كانت الديمقراطية تعني في هذا السياق - بحسب ياداف - شكل الحكم الذي يشرع عن طريق الشعب في انتخابات تنافسية من الاعتراف الكامل بإمكانية خسارة السلطة في هذه الانتخابات العادية، فإن هناك الكثير من المعايير المختلفة تصبح ضرورية للحدوث عنها، مثل: (١) الانتخابات تكون تنافسية مع وجود أكثر من منافس فعلي. (٢) للمعارضة فرصة عادلة للفوز والدعم الشعبي. (٣) لا يمكن إلغاء التفويض الانتخابي من قبل الخاسر في الانتخابات، وكذلك لا يمكن فرضها من قبل الفائز. (٤) تعقد الانتخابات بشكل منم بغض النظر عن أمنيات وطموحات صاحب السلطة.

بهذا المعنى فإن الهند - حسب الكاتب - تعتبر ديمقراطية، غير أنه في المقابل هناك بعض المعايير التي تم انتهاكها في هذه الانتخابات، من ذلك تلك الفترة غير الدستورية للزعيم السياسي انديرا غاندي من الفترة ١٩٧٥م - ١٩٧٧م والتي أعلنت فيها حالة الطوارئ الوطنية. كما أن الجانب الثاني يتمثل في عدد السكان الكبير الذي يعيشون في مستوى متدنٍ من الحياة والخدمات لحياة جيدة.

والسؤال المضاجئ هنا: لماذا نتجاجاً بالتعايش بين الديمقراطية والفقر الكبير في البلاد؟ بمعنى آخر؛ لماذا لا يستخدم المُشرعون أو الذين تم انتخابهم السلطة في تحسين الشروط المعيشية لناخبهم؟

للإجابة عن هذه الأسئلة من الضروري القول بأن العلاقة بين الفقر والديمقراطية في الهند معقدة جداً أكثر من بقية المجتمعات الأخرى، فصي المقام الأول نجد أن المؤسسات



«الفلسفة الإسلامية عبر القرون»

للكاتب أ. ك. عبد المجيد

فيلابوراتو عبد الكبير *

الدراسات في الفلسفة الإسلامية نادرة جداً باللغة المالايالامية. أذكر كتاباً بحجم صغير يتناول مدرسة فكر المعتزلة كتبه الأديب والناقد الراحل «فاكام عبد القادر» في خمسينات القرن الماضي، ويضاف إليه كتاب بعنوان «آفاق الفلسفات العالمية» الذي كتبه المفكر الماركسي «راهول سانسكرتيان» الراحل والذي قام بنقله «كاماران نايار»، من اللغة الهندية إلى اللغة المالايالامية في ستينيات القرن الماضي. دراسة «راهول سانسكرتيان» دراسة جادة وتحليل جيد عن الفلسفات العالمية من الفلسفة اليونانية والهندية القديمة إلى الفلسفة الغربية الحديثة، من فلسفة ماركس و«كانط» و«شوبان هوفر» و«نيتشه» وغيرهم. من ضمن تحليل هذه الفلسفات يتناول أيضاً الفلسفة الإسلامية والتيارات الفلسفية التي تنتمي إلى ابن عربي وابن سينا والرازي حتى إخوان الصفاء. أما كتاب عبد المجيد الذي نحن بصدد عرضه فميزته هي أنه يركز على الفلسفة الإسلامية فقط بشتى وجوهها المتنوعة. ومن هذه الناحية فلا غرو أن يوصف هذا الكتاب كباكورة عمل جاد وجامع في دراسة الفلسفة الإسلامية باللغة المالايالامية. يحاول الكاتب من خلالها أن يلقي الضوء على دور الفلسفة الإسلامية في تشكيل الحضارة الإسلامية وتطوير العلوم المادية ونشر الثقافة الإسلامية في أرجاء العالم.

تحاول أن تحصر الحقيقة في العبارة. ولما كان نوع الحقائق التي تتصدى لها يستحيل أن تنحصر في منطوق العبارة - فضلاً على أن جوانب أساسية من هذه الحقائق هي بطبيعتها أكبر من المجال الذي يعمل فيه «الفكر» البشري - فإن الفلسفة في قول سيد قطب تنتهي حتماً إلى التعقيد والتخليط والجفاف كلما حاولت أن تتناول مسائل العقيدة.

نحن لا نشك في إخلاص تحليل هؤلاء العلماء، ونعترف أن لهذه الآراء وزنها إلى حد ما. إلا أننا في الآن ذاته لا نستطيع أن ننكر أهمية دور الفلاسفة المسلمين في تقدم الحضارة وفي تحقيق نهضة الأمة في شتى المجالات. وما قيل عن تراجع بعض الفلاسفة ثمة محققون جدد يشيرون إلى أن كل المنثورات في هذا الشأن ليست من كتب أو مخطوطات أصلية تنتسب إلى أولئك الجهابذة من الفلاسفة في تلك الحقبة بل هي منقولة من مصادر ثانوية مثل مؤلفات ابن تيمية والذهبي. اهتمام المفكرين بالفلسفة وعلم الكلام في العصرين الأموي والعباسي كان له ظروف خاصة وأسباب تاريخية كما يشير إليها أحمد أمين في كتابه «فجر الإسلام». وتلك الحقبة كانت تختلف عن بساطة فضاء الصحراء التي نشأ وترعرع فيها الإسلام. في أوائل القرن الثاني من الهجرة إثر الفتوحات الإسلامية كان ممن دخل في الإسلام من الديانات الأخرى كثيرون لم يتخلصوا تماماً من شوائب عقائدهم القديمة وآثار ثقافتها.

عن منهجه الفلسفي في أواخر أيامه وعبر عن ندمه على خوضه في علم الكلام في قصيدة نسبها له ابن تيمية في منهاج السنة يقول فيها «ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا» سوى أن جمعنا فيه وقالوا». ينقل العلامة الذهبي في كتابه سير أعلام النبلاء أن الرازي في أواخر عمره قد قال «لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلاً ولا تروي غليلاً ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن». ويعلق عليه الذهبي بأنه توي في على طريقة حميدة كأن نتاجه العلمي طوال حياته كان على طريقة غير حميدة! ومن الذين تنسب إليهم حكايات التراجع والندم الإمام الجويني حيث روي عنه أنه قال وهو على سرير موته «ها أنا ذا أموت على عقيدة أمة».

أما سيد قطب فقد خالف في كتابه «خصائص التصور الإسلامي ومقوماته» محاولة صياغة التصور الإسلامي في قالب فلسفي، امتدت هذه المخالفة حتى إلى الشاعر الفيلسوف الهندي المحبوب لدى كثير من الإسلاميين في القارة الهندية الدكتور محمد إقبال الذي استعار على حد قوله القوالب الفلسفية المعروفة عند «هيجل» من العقلانيين المثاليين وعند «أوجست كونت» من «الوضعيين الحسنيين». العقيدة الإسلامية في رأي سيد قطب تخاطب الكينونة الإنسانية بأسلوبها الخاص بكل جوانبها وطاقاتها ومنافذ المعرفة فيها. ولا تخاطب «الفكر» وحده في الكائن البشري، أما الفلسفة فلها أسلوب آخر، إذ

يتناول الكتاب مصادر الفلسفة الإسلامية التي استمدت منها غذاءها الفكري ويُمَيِّز العناصر الإسلامية وغير الإسلامية التي اختلطت في طياتها ونفوذ عمالقة الفلاسفة المسلمين العميق في تشكيل الحضارة العالمية، كما يحتوي مختصر سيرة هؤلاء الجهابذة وإنجازاتهم القيمة في حقول المعارف. لا شك في أن الفلسفة من تراث المسلمين العظيم، ولكن هل يحق أن توصف فلسفة إسلامية؟ وقد طرح هذا السؤال قديماً وحديثاً. قديماً مثل الإمام الغزالي وابن تيمية والشوكاني، وحديثاً مثل سيد قطب ومن تابعه من التيار الإسلامي الحركي والكتاب السلفيين. واختلاط العناصر غير الإسلامية بأفكار الفلاسفة والمتكلمين المسلمين حقيقة لا تُنسى. ولهذا يتردد بعض العلماء في تلبسها بعباءة الإسلام، وقد تجرأ البعض بأن يستهزأوا من فخر الدين الرازي بقول إن «فلسفة الرازي كلها سفهة»، وفي تفسير القرآن المجيد «فتح القدير» للإمام الشوكاني من أصحاب المذهب الزيدي نراه ينتقد الرازي بشديد اللهجة هكذا: «ما هذه بأول زلة من زلاتك وسقطعة من سقطاتك، وكم لها لديك من أشباه ونظائر نبض بها عرق فلسفتك وركض بها الشيطان الذي صار يتخبطك في مباحث تفسيرك» (فتح القدير ج: 5 ص: 303). اتهمه صاحب كشف الظنون أنه ملاً تفسيره بأقوال الحكماء الفلاسفة وخرج من شيء إلى شيء حتى يتعجب فيه القارئ. وقيل أيضاً إن الإمام الرازي نفسه قد تراجع



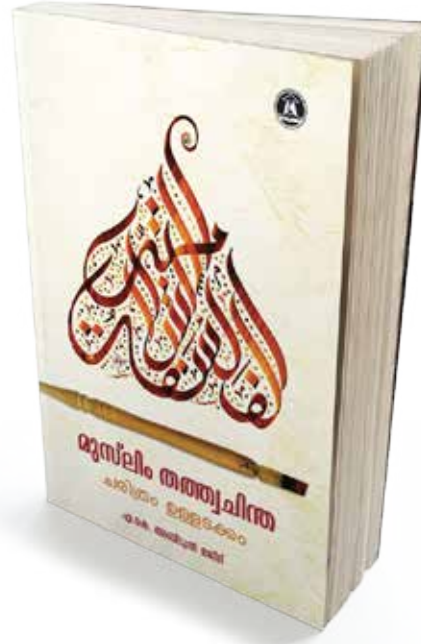
حيث اقتصر على صفحة واحدة دون أن يلتفت إلى الإباضية إلا بذكر اسمها بين سطور فقط رغم أن لها أتباعا كثيرين على الأقل في المغرب وسلطنة عُمان، بينما المعتزلة وغيرها من المدارس الفكرية لا وجود لها على معمر الأرض في العصر الحاضر.

هل كان أبو بكر الرازي منكر النبوة والآخرة؟ يكرر المؤلف هذه التهمة التي وجهها إلى الرازي بعض القدماء مثل أبي ریحان البيروني، وفي الوقت ذاته نرى الذهبي يضم اسمه في كتابه سير أعلام النبلاء. والمدافعون عن الرازي يشيرون إلى أن هذه التهمة ليس لها أساس وهي مأخوذة من مخطوطة منسوبة لأبي حاتم الرازي الإسماعيلي عنوانه «أعلام النبوة». الصفحة الأولى من هذه المخطوطة مفقودة، فلا يُعرف اسم الشخص الذي كان يرد عليه أبو حاتم. يقول جورج طرابيشي في مقدمة هذا الكتاب «مع أن الصفحة الأولى من النسخ المخطوطة قد سقطت وغاب بالتالي اسم الشخص الذي يتصدى مؤلف أعلام النبوة للرد عليه فلا داعي للشك في أن من يُسميه أبو حاتم في سائر فصول كتابه «الملحد» فلا يجب أن يكون هو أبابكر الرازي، يعني أن نسبة كتاب «مخارق الأنبياء» وغيره من مؤلفات تطعن بالأديان لأبي بكر الرازي يرجع للظن أولا وأخيرا». المقتطفات في ذلك الكتاب في الحقيقة كانت للمحد مجهول زعم البعض أنه أبو بكر الرازي. ثم إن أبا بكر الرازي كان له كتابان الأول منهما باسم «إن للعبد خالقا» والكتاب الثاني باسم أسرار التنزيل في التوحيد. وجدير بالذكر هنا أن جميع كتب الرازي المتعلقة بالأديان مفقودة ولم يصل منها إلينا إلا اقتسابات ذكرها منتقده.

وعلى كل حال لا يتردد أحد في أن يعد هذا الكتاب إضافة قيمة إلى المكتبة المالايالامية.

الكتاب: «الفلسفة الإسلامية عبر القرون».
المؤلف: أ. ك. عبد المجيد
اللغة: مالايالام، إحدى اللغات الهندية المحلية
عدد الصفحات: ٥٤٠ صفحة
الناشر: دار النشر الإسلامي، كوزيكود، كيرالا، الهند، ٢٠١٨

* مستعرب هندي



الإسلامية في الفلسفة الإسلامية، (٤) علم الكلام: مقاربات مختلفة، (٥) الشيعة، (٦) التصوف. وفي مقدمة الكتاب يقول المؤلف إن هذا الكتاب محاولة متواضعة لمتابعة تطور الفكر الإسلامي بحيث يركز رئيسيا على مناهج الفلسفة الإسلامية ويتناول من ضمنها مسالك علم الكلام والطرق الصوفية المختلفة. وفي القسم الثاني يبحث المؤلف إسهامات الفلاسفة المسلمين مثل أبي يوسف الكندي ومحمد بن زكريا الرازي وأبي نصر الفارابي وابن سينا وابن مسكويه وإخوان الصفا وأبي حامد الغزالي وعمر الخيام وابن ماجه وابن رشد وابن طفيل وشهاب الدين السهروردي وفخر الدين الرازي وابن عربي وجلال الدين الرومي وابن تيمية وابن خلدون وأحمد السرهندي وشاه ولي الله الدهلوي. يأخذ الكاتب القراء إلى عمق أفكار هؤلاء الفلاسفة والمتكلمين ويلقي الضوء على مختصر سيرة حياتهم. حين يُبحر الكاتب إلى أعماق أفكار هؤلاء العباقرة ويقدم للقراء خدماتهم العلمية الجليلة كما هي بدون انتقاد وتحليل من جانبه وهو لا يحاول أن يحكم عليها بنفسه بل بدلا من ذلك يفتح مجال الجدل الذي جرى بين هؤلاء الفلاسفة أمام القارئ ويترك له الحكم في هذا الشأن، وكذلك عندما تعامل موضوع الشيعة اهتم باتخاذ موقف محايد حميد بعيدا عن كل النزعات العصبية والطائفية مُركّزا على نقاط التوحد في عقائد السنة والشيعة. وفي فصل يشرح فيه علم الكلام يبدو أن الكاتب لم ينصف حركة الخوارج

وهؤلاء دخلوا في الإسلام ورؤوسهم مملوءة بالأفكار اللاهوتية التي تسلحت بالفلسفة اليونانية والمنطق اليوناني. وفضلاً عن هذا كان في بلاط الدولة الأموية من يشغلون مناصب عليا من أصحاب الديانات الأخرى. وهؤلاء كلهم شاركوا في إثارة الشكوك حول الإسلام الذي يمتاز بعقائده البسيطة. وهذه الظروف الخاصة هي التي دعت بعض العباقرة في تلك الحقبة أن يتسلحوا بنفس السلاح الذي يتسلح بها العدو. الجدل حول المسائل الكلامية كان نتاج هذه الظروف، فانتهضت حركات مثل الاعتزال بقيادة واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد وغيرهما دفاعاً عن العقائد الإسلامية وحاولوا أن يردوا هجمات الملحدين وما أثار اليهود والنصارى والزرادشتيون من شكوك حول الإسلام. كرههم جمهور المسلمين لأنهم خالفوا أهل الحديث في كثير من آرائهم فحمل عليهم المحدثون حملات عنيفة موجهين لهم التهمة بأنهم حولوا العقيدة الإسلامية البسيطة إلى عقيدة فلسفية عميقة، ولما نكلوا بالناس في القول بخلق القرآن في عهد المأمون الرشيد والمعتصم بالله دون أن يسيروا سيرة فلسفية في الاكتفاء بتأييد رأيهم بالحجة زادت كراهية الناس هذه ضدهم. ويجدر الذكر هنا أن من قاد حركة المعتزلة ليسوا ملحدين ولا فاسقين بل كان منهم نقاة صالحون، ليس من الإنصاف طردهم إلى خندق الزندقة. فواصل بن عطاء تصفه زوجته أنه كان إذا جن الليل صف قدميه يُصلي ولوح ودواة بجانبه فإذا مرت به آية فيها حجة على مخالف جلس فكتبها ثم عاد إلى صلاته. ويُقال إنه قد ألف كتاباً فيه ألف مسألة للرد على المانوية، هل يستطيع أحد أن ينكر قيمة تفسير القرآن لجار الله الزمخشري؟ سيد قطب ذاته قد اعترف بقيمته الأدبية في كتابه «التصوير الفني في القرآن». ما كانوا كلهم علماء السلطة، وكان فيهم من أبى أن يتولى المناصب في الحكومة، وقد حكى ابن قتيبة حكاية زهد عمرو بن عبيد.

الكتاب الذي نعرضه هنا يُقسّم إلى قسمين، القسم الأول يحتوي ستة فصول علاوة على مقدمة الكتاب. تتناول تلك الفصول المواضيع التالي ذكرها: (١) الفكر العربي قبل الإسلام، (٢) الفلسفة الإسلامية - مصادرها ومحتوياتها، (٣) آثار العناصر غير



«النظرية الاجتماعية: منظور نقدي» لبريش بيرجلو

فينان نبيل *

تُعد النظرية الاجتماعية مكوناً أساسياً اعتمده علماء الاجتماع لتحليل المجتمع والعلاقات الاجتماعية ودليلاً لفهم الواقع الاجتماعي، ترجع أصول النظرية الاجتماعية الحديثة إلى الفلاسفة اليونانيين الكلاسيكيين أرسطو وسقراط وأفلاطون الذين كان لهم تأثير هام على الأجيال اللاحقة من المنظرين الاجتماعيين منذ "عصر التنوير" وحتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. طور المفكرون العظماء مثل "جان جاك روسو" - الذي يُعد أحد أبرز منظري عصر التنوير- أفكارهم حول أسس الأنماط العقلانية والتجريبية للفكر السائد في القرن السابع عشر، " وولدت أفكارهم المتفردة في القرن الثامن عشر عن مفهوم المجتمع والعلاقات الاجتماعية من خلال دمج الاكتشافات العلمية للمفكرين، الذين أحدثوا ثورة في دراسة الطبيعة ووضع معيار جديد في البحث العلمي. مثل "إسحاق نيوتن.

المنافسة، والقطاع الخاص، والتصنيع، وإعطاء الأولوية للفرد كقوة دافعة للتنمية الاجتماعية، والفرديّة وهي الخصائص المميزة للمجتمع الرأسمالي الجديد. يركز هذا النهج على الفرد كوحدة لتحليل المجتمع، مع التأكيد على أهمية مفاهيم مثل مفهوم الشخصية، والذات، والتحفيز، والتكيف، على الرغم من أن «فيبر» وقليلين آخرين من أنصار هذا النهج يتعاملون مع ظواهر هيكلية أكبر مثل السلطة، والبيروقراطية، إلا أن الاعتماد الأكبر لهذا النهج كان على الطبيعة البشرية كقوة دافعة ومحرك للمجتمع، والعلاقات الاجتماعية تأتي لديهم في المقام الأول، حيث يتم تحديد المشاكل التي تؤثر على المجتمع مثل الانحراف الفردي، وسوء التكيف، وغيرها من المشاكل التي لا يُمكن حلها إلا من خلال النجاح في إعادة إدماج الفرد في النظام الاجتماعي القائم.

يؤكد النهج التنظيمي الذي صاغه «كارل ماركس» على أهمية التنظيم الاجتماعي، ويركز على العلاقات والصراعات الطبقيّة كقوة محرّكة للتغيير والتحول الاجتماعي، هذا النهج يسلط الضوء على «العمل» باعتباره أهم مشكلات المجتمع، ومركزية المجتمع الرأسمالي مما يفسر ظهور الصراع الطبقي.

يتم النظر إلى طبيعة المجتمع والنظام الاجتماعي في ظل الرأسمالية من خلال الأسلوب المهيمن على الإنتاج الذي يحدد العلاقات الاجتماعية والتي تحدد بدورها العلاقات الاجتماعية الأوسع في المجتمع، بدلاً من دمج الفرد في الثقافة والأخلاق، كما هو الحال في الموقف العضوي المحافظ، أو تكيف الفرد في المجتمع

والنتائج الكاملة للحياة في المجتمع الرأسمالي بجميع أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. توسع «كارل ماركس» في تقديم تحليل مقارن للتناقضات الرأسمالية الأساسية، ووضع معايير للنقاش حول طبيعة المجتمع والنظام الاجتماعي الذي تناوله آخرون من بينهم «دوركايم» و«فيبر» و«جيتانو» و«موسكا» و«جورج هربرت ميد»، و«سيجموند فرويد»، وقد أشار «ستالين» في مؤلفه - الأيديولوجية وتطور النظرية السوسيولوجية، - إلى أن عمل ماركس استحث ردود أفعال تفسر الجدل الذي طور النظرية الاجتماعية عند كثير من المفكرين في تلك الفترة، أو على -على حد تعبيره- «الجدل الحاد مع شبح ماركس شكل إلى حد كبير شخصية علم الاجتماع الغربي».

قدم الكاتب ثلاث مقاربات نظرية مختلفة جوهرياً في النظرية الاجتماعية المعاصرة استناداً لتحليل التفسيرات المختلفة التي قدمها المنظرون الاجتماعيون الكلاسيكيون فيما يتعلق بطبيعة المجتمع، وهو ما أطلق عليه «توماس كوهن» النماذج، وهي النهج العضوي، والنهج الفردي، والنهج التنظيمي.

يؤكد النهج العضوي الذي تبناه «دوركايم» على دراسة النظام الاجتماعي على أنه «كائن حي يعمل كجسم الإنسان»، حيث تسهم جميع أجزائه في الحفاظ على الكائن الحي ككل، وعلى هذا فإنه من أجل الأداء السلس في المجتمع يجب أن يعمل كل جزء منه على اتساق المجتمع وانسجامه، وتوازنه، والحفاظ على استقراره.

تبنى «ماكس فيبر» المنهج الفردي كتعبير نظري للنظام الرأسمالي الناشئ حديثاً، والمؤسس على مبدأ

عززت الثورة الفرنسية المناخ الفكري في هذه الفترة، مما أدى إلى تفاؤل متزايد بتحسين الظروف الحياتية للإنسان، كما انعكست تطورات القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر على تحول في اتجاه الفكر الاجتماعي، وأنتجت تياراً جديداً من المنظرين الاجتماعيين مثل «ديفيد هيوم»، و«إيمانويل كانط»، و«أدموند بيرك»، و«جورج ويلهلم»، و«فريدريش هيغل». أدت فترة ما بعد الثورة إلى ظهور رد فعل مُحافظ بدافع العودة للنظام الاجتماعي في القرون الوسطى ظهر في نظرية «لويس دي بونالد»، و«جوزيف دي ميستري».

ظهر خطان فكريان آخران، أحدهما يلتزم بالحفاظ على النظام القائم، والآخر يتخطى الوضع الراهن في اتجاه نظام اجتماعي قائم على المساواة، اعتنق ما أطلق عليه «كارل ماركس» فيما بعد «الاشتراكية الطوباوية». كما يتضح من تفكير «هنري كونت» و«دي سان سيمون»، تأسس هذان الخطان بحلول منتصف القرن التاسع عشر بالتزامن مع مسارات الليبرالية / الراديكالية المحافظة التي جاءت لتحديد معالم التقاليد المتنافسة في تشكيل النظرية الاجتماعية الحديثة.

ظهرت نظريات اجتماعية متطورة لمفكرين كبار في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مثل (أميل دوركايم، وماكس فيبر، و«كارل ماركس») والتي ينظر إليها معظم علماء الاجتماع على أنها نقطة تحول رئيسية في النظرية الاجتماعية الكلاسيكية. طور هؤلاء المفكرون العمالية الثلاثة أنفسهم في استجابة للتحولات الاجتماعية العظيمة التي حدثت في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وهي الفترة التي اتضحت فيها الآثار



النظرية الاجتماعية المفارقة في التشاؤم الذي نتج عن تراجع وتضاؤل مركز الرأسمالية العالمية في العقود الختامية للقرن العشرين وعقود الافتتاح في القرن الحادي والعشرين.

ولّد النقد المعاصر للأزمة الرأسمالية العالمية المعاصرة جدالاً حاداً بين المدارس الفكرية الرائدة وداخلها، وأدت إلى مجموعة متنوعة من المواقف النظرية البديلة، لا يمكن فيها فصل النظرية الاجتماعية عن السياق الاجتماعي والظروف المادية السائدة في المجتمع، هذه الشروط غالباً ما تؤدي إلى مجموعة متنوعة من الاستجابات الفكرية التي تتطور إلى مواقف نظرية مختلفة تحاول معالجة التحولات الاجتماعية التي نمر بها اليوم.

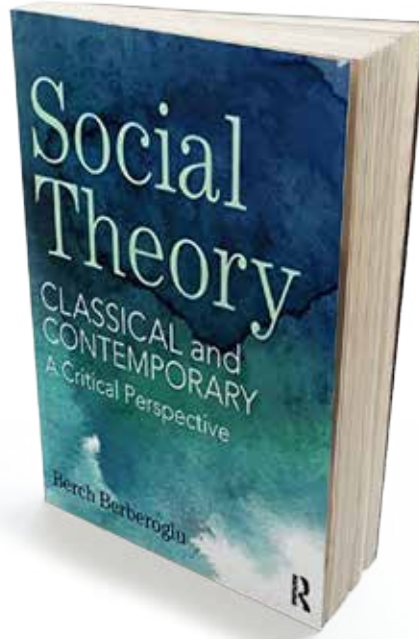
طور العلماء على مر العصور نظريات اجتماعية لإرشادهم من خلال عملية تحقيق المعرفة لفهم المجتمع، الظواهر الاجتماعية، والتحديات والافتراضات التي تحيط بهم، اعتماداً على منهج نظري في التحليل الاجتماعي، وهو منهج ضروري، وخطوة مهمة في تحقيق فهم مستنير للمجتمع والعلاقات، والقضايا الاجتماعية التي طال أمدها حول العالم.

طرح الكتاب عدة مشكلات محورية للدراسة، التفكك الأسري، انهيار النظام الأخلاقي (خاصة في الجانب الديني)، وانحدار القيم الثقافية التقليدية، حيث يُنظر إلى الثقافة والتقاليد والقيم الاجتماعية الراسخة كقوة دافعة أساسية للحياة الاجتماعية، تحدد مصدر ومنطق العلاقات الاجتماعية ضمن المفهوم المحافظ للمجتمع والنظام الاجتماعي، حيث ينظر إلى المجتمع على أنه كيان أكبر من الأفراد التي تكونه.

يكشف تحليل تراث النظرية السوسيولوجية ليس فقط عن معنى النظرية، بل يوضح أيضاً طبيعة التطور الذي طرأ على هذه النظريات منذ نشأة علم الاجتماع وأصبح علماً له شرعية في الأوساط العلمية والأكاديمية. كما يكشف تطور النظرية السوسيولوجية عن مضمونها العام الذي وضعت من أجله والهدف منها في توجيه البحث والباحثين للسعي لدراسة الواقع وجمع المعلومات اللازمة حول دراسة المعرفة الإنسانية.

الكتاب: «النظرية الاجتماعية: الكلاسيكية والمعاصرة: منظور نقدي»
المؤلف: بريش بيرجلو
الناشر: روتليدج، نيويورك، ٢٠١٨.

* كاتب عُمانى



قدم «دور كايم»، «فيبر»، وماركس ثلاث استجابات بديلة للمسائل ذات الأولوية في وقتهم، ووضعوا معالم هذه النظريات المتنافسة على المستوى النظري الأوسع، لقد لعبت هذه النظريات دوراً مركزياً في تطوير النظرية الاجتماعية على مدى القرن الماضي وأكثر، وينظر إليها معظم علماء الاجتماع اليوم على أنها تمثل أفضل عناصر النظرية الاجتماعية الكلاسيكية، رغم أن هؤلاء الثلاثة حددوا معالم الفكر المتنافسة في علم الاجتماع المعاصر، إلا أن هناك منظرون آخرون قدموا مساهمات مهمة لتطوير النظرية الاجتماعية وإن كانوا أقل تأثيراً منهم، «الكوت بارسونز، ميتون، ميلز، فيلفريدو، بارييتو، أنطونيو جرامشي»، «وضعوا بصماتهم ضمن المعايير الأوسع للنظرية الاجتماعية المعاصرة.

أدى تراكم مصادر المعرفة على مدى القرن والنصف الماضيين، والتطورات التي طرأت على النظرية الاجتماعية إلى ظهور مناهج متنوعة تنتج العديد من النظريات المركبة الجديدة (على سبيل المثال «الماركسيين الجدد»، والفروديين الجدد»، كما نبتت مدارس فكرية كاملة في ظل ذلك الزخم الفكري، على سبيل المثال «مدرسة فرانكفورت النقدية، والوظيفية البنيوية، والتفاعل الرمزي، النظرية النسوية.

ظهرت في الآونة الأخيرة أساليب تفكير «ما بعد الحداثة»، والتي تحاول شرح معالم النظام الاجتماعي لما بعد الرأسمالية «، إن المنظرين الذين أختاروا هذا الاتجاه الأحدث في التنظير الاجتماعي النقدي رفضوا تحليلات التيارات السائدة، والماركسية للمجتمع المعاصر على حد سواء، فقد أدخلوا في تحليلاتهم الثقافية «النظرية والتطبيق لما بعد الحداثة»، تعرض هؤلاء لانتقادات قوية من أجل الترويج لفكرة أخرى في

من خلال التحكم في الانحراف الشخصي عن الأعراف الاجتماعية، كما هو الحال في الموقف الفردي الليبرالي، فإن التنظيم الماركسي يدعي أن المجتمع يقوم على «عدم المساواة الطبقيّة» كمصدر للتوترات الاجتماعية ما ينتج عنه عدم الاستقرار، فإن الصراعات الطبقيّة والنضال هي تعبير جماعي للأفراد المتضررين في المجتمع. (هنا) يمكن تحديد الآثار السياسية للمناهج الثلاثة بوضوح إذا ما وضعناها في سياقها التاريخية الصحيحة، حيث تطورت المدارس الفكرية الثلاث كاستجابة مباشرة للأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية المتغيرة في القرنين الثامن والتاسع عشر، مثلت هذه المدارس مصالِح الطبقات المختلفة التي جاءت لتحديد السياق الاجتماعي في الفترة الأكثر أهمية من التحول الاجتماعي التاريخي- الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية وتوطيد الحكم الرأسمالي في القرن التاسع عشر.

جاء النهج (الوضعي) الرجعي كرد فعل محافظ على النظام الرأسمالي الناشئ حديثاً، ودفاعاً عن النظام الاقطاعي القديم، حيث كان المجتمع يعمل حول المبادئ الثقافية التقليدية التي رسختها الكنيسة، وارتبط الفرد بالقيم الأخلاقية لنظام العصور الوسطى، بينما لاحظ أنصار الاتجاه العضوي ارتباطاً واضحاً بين صعود النظام الرأسمالي والانحطاط الأخلاقي، والانحدار الاجتماعي، والأخلاقي. فسعى أنصار النهج العضوي أن يعملوا لصالح التماسك، والتضامن الاجتماعي، على النقيض، قدم النهج الفردي دعماً للنظام الرأسمالي المتصاعد، حيث كانت التقاليد القديمة تفسح المجال أمام تقدم الفرد لتحقيق اقتصاد السوق القائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، المنافسة، الفردية، نظرت المدرسة الفردية إلى انحسار النظام القديم كخطوة إلى الأمام في حرية الإنسان، حرية من عبودية الكنيسة، أو أي سلطة أخلاقية أخرى تملّي شروطاً على الحياة الاجتماعية، وحرية تراكم رأس المال الخاص وفقاً لقوانين السوق، على هذا دافع النهج الفردي عن مصالح الطبقة الرأسمالية ضد أصحاب الأراضي الإقطاعيين من جهة، والطبقة العاملة من جهة أخرى.

وأخيراً، انتقد النهج التنظيمي، رغم دعمه للحرية المحدودة التي تحققت في النظام الجديد، تكديس الثروات التي تحققت في ظل النظام الاجتماعي الجديد القائم على استغلال العمالة، التي اعتقدت أنها ستُصبح في نهاية المطاف واعية لمصالحها الطبقيّة وستكافح من أجل إلغاء الملكية الخاصة والربح الخاص من خلال التحول الثوري للمجتمع الرأسمالي، وتأسيس نظام اجتماعي جديد قائم على المساواة مكانها.

إصدارات عالمية جديدة

العاديين لبناء جمهوريات ديمقراطية فاضلة، ومن ذهابه إلى ضرورة المساواة السياسية والاقتصادية بغاية تحقيق حرية مدنية حقة، ومن قوله بضرورة توظيف استعارات ومجازات دينية لممارسة حكم شعبي فعلي، كل ذلك قد أضيف في القراءات السائدة. ويستظهر المؤلف على ذلك بكيف أن تلقي تأويلات روسو وشتراوس وسكينر وبوكوك - وهي أشهر تأويلات فكر مكيافلي السياسي - جعل النخبة تتآمر لإخفاء طابع الدعوة إلى المساواة في فكر الرجل وسياسته. وبالجملة، الكتابة عبارة عن نقد مكيافلي لدارسي مكيافلي، وكأنني بالمؤلف قد بعث مكيافلي من قبره لكي يحاج قراءه الذين اعتبرهم قراء مغرضين.



الكتاب: بنيامين وأدونو وتجربة الأدب
المؤلف: مؤلف جماعي تحت إشراف كوري ماك كول
وناثان روس
دار النشر: راولتدج
لغة النشر: الإنجليزية
سنة النشر: ٢٠١٨

يتناول هذا الكتاب - وهو عبارة عن بحوث أصيلة - مقالات ومراسلات كل من الفيلسوف المتأدب والتر بنيامين (١٨٩٢-١٩٤٠) والفيلسوف الناقد ثيودور أدورنو (١٩٠٣-١٩٣٩) صاحب النظرية الجمالية، وذلك حول الأدب. ويظهر الكتاب كيف أن هذين الفيلسوفين الشهيرين في القرن العشرين ما كانا مجرد فيلسوفين كتبوا في الأدب بعض الكتابات، وإنما طورا فلسفتيهما عبر الأدب وعن طريق ملاحظته. وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام: يتناول القسم الأول السبل التي أغنى بها الأدب تفكير كل من بنيامين وأدونو، ويستكشف الموضوعات الجوهرية في تفكيرهما في الأدب - المحاكاة، نقد التقدم التاريخي، فقدان التجربة واستعادتها - وذلك عبر قراءتهما في مؤلفات أدباء شأن بودلير وبيكيت وبروست.

ويؤلف القسم الثاني بين أربع مقالات لبنيامين وأدونو في قراءتهما لكافكا، والتي أسعفتها في تطوير رد على الرأسمالية ونقد مميز لها. أما القيم الأخير، فمداره على مسألة ما الذي يعنيه استفادة استبصار نقدي من عمل أدبي. ويتعلق الأمر بقراءات بنيامين لكتاب ومؤلفين مسرحيين مثل جورج بوكور وروبرت فالترز وجوليان غرين الذين عادة ما تُنظر إلى أعمالهم على أنها أعمال غير مهضومة وتألّف عسيرة عن الأفهام. وبالجملة، يقدم الكتاب فحوا فريدا وظريفا ولطيفا لأعمال فيلسوفين كبيرين، وذلك عبر منظور تجاربهما المشتركة مع الأدب.

عمل مات فتيش الموسوم باسم: أساس اللاوعي (شلمنج وفرويد ومولد النفس الحديثة) (٢٠١١). وهما هي الباحثة الأمريكية تيريزا فينيشيل تعيد فتح الحوار بين الفيلسوف الألماني شلمنج (١٧٧٥-١٨٥٤) صاحب فلسفة الأساطير وفلسفة اللاوعي - وبين عالم النفس الشهير فرويد، وذلك عبر جولة حول مجالات الاهتمام المشتركة بين الفيلسوف والمحلل النفسي: الجليل، الميثولوجيا، الغريب، الحرية... وفي هذه الجولة تبرز الباحثة الأمور المتشاطرة بين الفلسفة والتحليل النفسي. وتفحص تيريزا فينيشيل عن الأسس الفلسفية لمفهوم الشعور وعن طبيعة الحرية البشرية، بدءا من أعمال شلمنج وفهمه لطبيعة الفعل البشري، وكيف أن تصورات الفيلسوف ساعدت فرويد في عمله، لا سيما منها فكرة أولوية اللاوعي والاستهواء عند شلمنج، وإمكان جعل هذين المبدأين سلوكا علاجيا، كما فكرة التسامي أو التصعيد. وقد أوحى ذلك للمؤلفة بأن علاج التحليل النفسي يمكن أن يعد بمثابة تأويل للذات واعتراف بمروياتها التي ترونها لنفسها من غير أن تأخذ هذه المرويات على مأخذ الجد. وقد خلصت الباحثة إلى أن فرويد طور فكرة شلمنج القائلة بأنه لكي نعرف الواقع حق المعرفة، فإنه يلزمنا أن نتفاعل، بل أن نتعاطف، معه تفاعلا حميميا بل تعاطفا أصيلا.



الكتاب: قراءة مكيافلي
المؤلف: جون ماك كورميك
دار النشر: منشورات جامعة برينستون
لغة النشر: الإنجليزية
سنة النشر: ٢٠١٨

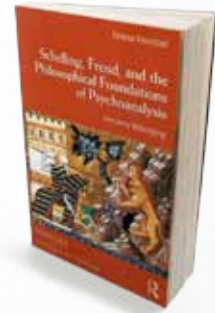
إلى أي حد كان مكيافلي نفسه مكيافليا؟ أكان الرجل داعية بلا أخلاق إلى الطغيان؟ أم كان نصيرا للحرية بلا هوادة؟ وأكان محلا محايدا لطبيعة السلطة السياسية أم كان رجلا وطنيا إيطاليا ورعا ومتحمسا؟ وهل كان محيا للفضيلة الوثنية أم كان مدشن عهد العدمية الحديثة؟ يحاول هذا الكتاب الخوض في هذه المسائل الشائكة الدائرة على تأويلات مكيافلي، وذلك من خلال إعادة قراءة أشهر أعماله - الأمير، الخطابات، التواريخ الفلورنسية - مبرهنا على أن كتابات مكيافلي - المعدودة فضائحية - قد انضوت على نزعة ديمقراطية شعبية.

ويشدد أستاذ العلوم السياسية والفلسفة السياسية الأمريكي ماك كورميك على أن جوامع سياسة مكيافلي، غير المعروفة أحيانا، من قوله بفائدة صراع طبقي قوي بين النخب والمواطنين

المؤلف: ساندر فيرهايغ
دار النشر: مطابع جامعة أوكسفورد
لغة النشر: الإنجليزية
سنة النشر: ٢٠١٨

حدث، خلال العقود القليلة الأخيرة، منعطف جذري في كيفية تصور الفلاسفة للصلة بين العلم والفلسفة. وقد سمي بعض الباحثين هذا التحول، على غرار "المنعطف اللساني"، باسم "المنعطف الطبيعي". إذ عمد عدد كبير من الفلاسفة التحليليين إلى تبني ما أمسى يعرف اليوم باسم "المقاربة الطبيعية" أو "المقاربة الطبيعية"، وذلك رغبة منهم في مسايرة البحوث العلمية في مجالات عدة؛ تلك البحوث التي صارت تحتكم إلى طبيعة الأشياء وإلى الوقائع الخام. وبينما كان أعلام الفلاسفة التحليليون المتقدمون تفرقة حاسمة بين العلم والفلسفة، على أساس أن العلم مبحث تجريبي شأنه فحس "الوقائع"، وأن الفلسفة مبحث تأملي نظري شأنه النظر في "المعاني"؛ فإن الفيلسوف الأمريكي ويلاد فن أونمان كواين (١٩٠٨-٢٠٠٠) عمد إلى رفض فيصل هذه التفرقة.

وقد عمل مؤلف هذا الكتاب - الباحث الهولندي ساندر فيرهايغ - على تقديم صورة وافية، بل ضافية، عن أسس النزعة الطبيعية عند كواين، مستندا في ذلك إلى أعمال الفيلسوف بعضها معروف وبعضها لا زال مخطوطا وصعب الاهتداء إليه، لا سيما رسائله ومذكراته ومحاضراته وأوراقه وأراؤه غير الميثوثة، ضاربا بيده إلى أرشيف كواين الشخصي، ومعيدا بناء طبيعانية الفيلسوف التحليلي سواء من حيث طبيعتها أو من حيث تطورها.



الكتاب: شلمنج وفرويد والأسس الفلسفية للتحليل النفسي (الانتماء الغريب)
المؤلفة: تيريزا فينيشيل
دار النشر: راولتدج
لغة النشر: الإنجليزية
سنة النشر: ٢٠١٨

عادة ما نكون على دراية تامة بنفور فرويد المستحکم من التأمل الفلسفي المخرق في تجريدته، لكن عادة ما لا نعلم أن هذا النفور يخفي صحبة سرية وخفية لفرويد مع نصوص العديد من الفلاسفة المتقدمين عليه. وقد أشارت العديد من الأعمال إلى أثر شوبنهاور ونيثشه في أعمال فرويد، لكن قليلة هي الأعمال التي نبهت إلى تواردات في الأفكار بينه وبين الفيلسوف الألماني شلمنج؛ اللهم إلا إذا ما نحن استثنينا

حالياً في الأسواق..

مجلة التفاهم

عنوان العدد: الرحمة في الدين والأخلاق ورؤية العالم

الرَّحْمَةُ فِي الْعِلَاقَةِ بِاللَّهِ وَفِي التَّعَامُلِ بَيْنَ بَنِي الْبَشَرِ

عبد الرحمن السالمي

مدن وثقافات

- محنة الموريسكيين: ألم التاريخ وأمل المستقبل
سعيد عبيد

الإسلام والعالم

- الجنيزا الإسلامية والجنيزا القاهرية الجديدة
مارك ر. كوهن

المحاور

- فقه الرحمة في القرآن الكريم - معرفة من أجل الحياة - سعاد الحكيم
- الخطاب القرآني: الصّفات الإلهية لدى المتكلّمين والأزمة الجديدة - رضوان السيد
- الرَّحْمَةُ فِي السُّنَّةِ وَالسَّيْرَةِ النَّبَوِيَّةِ.. وتطبيقاتها الاجتماعيّة - محمد جمال علي
- الدين والرحمة في اليهودية والبوذية - معز مديوني
- الرحمة في الديانة المسيحية: أنموذج أغسطين - فتحي المسكيني
- الرَّحْمَةُ وَالْمَحَبَّةُ وَالرِّضَا لَدَى الصُّوْفِيَّةِ - محمد بن الطيب
- الرحمة في أنظمة الرّكاة والوقف وعموم الصدقات - إبراهيم البيومي غانم
- «الرحمة» من منظور الاقتصاد الإسلامي - سمير الشاعر
- القرآن والإنسان: الصفات التكوينية والكسبية - الحسن حما

دراسات

- مفاهيم الرحمة وأصولها القرآنية - أنجليكا نويغرت
- فلسفة الدين عن ديفيد هيوم - حمادي أنوار
- من أخلاقيات الاعتقاد إلى إستمولوجيا الاعتقاد - محمد الشيخ

وجهات نظر

- الحداثة الغربية وتشبؤ القيم - عماد الدين عبد الرزاق
- الشعريّة الصوفيّة: موضوعات شعر البلاط في الأخبار الصوفيّة المبكرة
بلال الأرفه لي

آفاق

- اللغة والخلاف: في سؤال الدلالة والمعنى - محمد بنينير
- في شرعيّة الاختلاف الحضاري والتعددية الثقافيّة - عبد العزيز انميرات



النصوص المنشورة تعبر عن وجهات نظر كتابها ولا تعكس بالضرورة رأي مجلة التفاهم أو الجهة التي تصدر عنها.

مجلة التفاهم هاتف : ٢٤٦٤٤٠٣١ - ٢٤٦٤٤٠٣٢ ، فاكس : ٢٤٦٠٥٧٩٩ +٩٦٨

البريد الإلكتروني : tasamoh@gmail.com - al.tafahoom@gmail.com - www.altafahom.net